

١٤ - الحالة في أفريقيا

الإجراءات الأولية

وافتح الرئيس موغايي، رئيس زيمبابوي، المناقشة فتوجّه بالشكر للمجلس على عقد اجتماع وزاري خاص بغرض بدء شراكة جديدة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وقال إن جلسات مجلس الأمن ومناقشاته المعنية بالقضايا الأفريقية كانت تُعقد في الماضي غالباً على أساس مخصص وتُكرّس لمعالجة الأزمات والصراعات المسلحة التي تعصف ببلد تلو الآخر. بيد أن الاجتماع الخاص مختلف على نحو فريد لأنه يُعقد على خلفية نهضة أفريقية تعيد تشكيل المجتمعات الأفريقية، بل وعلاقات القارة ببقية العالم. ففي مجال السلام والأمن، جرت متابعة قرار أفريقيا أن تتولى مزيداً من المسؤولية في حل الأزمات الأفريقية، بما في ذلك النزاعات المسلحة، بإدراك تام لعلاقة التعايش القائمة بين البلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. ولكنه أشار إلى أن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ومن ثم لا يمكن إطلاقاً أن تكون هناك خطة أفريقية خالصة للسلام؛ بل ستكون هناك خطة الأمم المتحدة التي يشترك فيها ويدعمها المجتمع الدولي بأسره. وهذا هو الفهم السائد لدى منظمة الوحدة الأفريقية في ما يتعلق بأحكام الفصل السابع من الميثاق وميثاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأوضح أن أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية يولون أهمية خاصة لإحلال السلام والأمن على جميع المستويات من أجل بلوغ النمو الاقتصادي والتنمية. وقال إنهم، مع ذلك، يؤمنون بإمكاننا راسخاً بأن هدفهم لا يمكن بلوغه في ظروف من الفقر المدقع كالتّي تسود في المنطقة وبأن وجود قارة مستقرة سياسياً ومزدهرة هو الذي سيسهم كأفضل ما يكون في تحقيق درجة أكبر من السلام والأمن العالميين. وقال إن

المقرر المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨١٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٨١٩، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في أفريقيا". وعقب اعتماد جدول الأعمال، ووفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا المجلس السيد روبرت موغايي، رئيس جمهورية زيمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسيد سليم أحمد سليم، الأمين العام للمنظمة، إلى شغل مقعدهما حول طاولة المجلس.

وقالت الرئيسة (الولايات المتحدة) إن مجلس الأمن يعقد أول اجتماعاته الوزارية عن أفريقيا. ويأتي هذا الاجتماع غير المسبوق في وقت توجد فيه شراكة جديدة في المسؤولية الدولية، يشترك فيها كل أعضاء المجلس والمجتمع الدولي برمته. وقالت إن وفد بلدها يعتقد اعتقاداً جازماً أن المناقشات ستحفز الجهود المشتركة الرامية إلى مساعدة الشعوب والأمم على وضع أسس مستقبل ملؤه السلام والرخاء. ثم وجّهت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الأرجنتين^(١) يحيل بها رسالة تحمل نفس التاريخ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية في الأرجنتين، يؤيد فيها مبادرة عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس من أجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

(١) S/1997/730.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة إن أفريقيا وعلاقتها مع بقية العالم آخذة في التغيير. وبالتالي فإن الوقت مناسب لبحث السبل التي يستطيع بها المجتمع الدولي دعم ومساعدة البلدان الأفريقية في هذه المرحلة. وأشار الأمين العام إلى التوافق الجديد في الآراء بشأن ضرورة أن يتولى الأفرقة المسؤولة الأساسية عن حلّ المشاكل الإقليمية، موضحاً أن هذا التوافق يضع أيضاً مسؤوليات على عاتق كل من الحكومات الأفريقية وحكومات من خارج أفريقيا. فأفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتوقع أن يستفحل فيها الفقر؛ وعلى الرغم من التقدم المحرز فإن النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي لا يزالان يمنعان بعض البلدان من المضي في سبيل التقدم. وتظل التنمية الاقتصادية هشّة، ولا تزال حركات تنقل اللاجئين والمهجرين الواسعة النطاق مستمرة في بعض أجزاء القارة. وعلاوة على ذلك، بدأت النزاعات القومية تتزايد تصحبها انشقاقات بين الجماعات العرقية التي تصارع من أجل السلطة الاقتصادية والسياسية. وتهدد النزاعات الداخلية تماسك تلك البلدان، بل وبقائها. وقال الأمين العام أيضاً إنّه على الرغم من أنّ الحكومات والشعوب الأفريقية تتقاسم المسؤولية الرئيسية عن تعبئة مواردها الداخلية وزيادتها إلى أقصى حدّ، يظل التمويل الخارجي من القطاعين العام والخاص كليهما ضرورياً. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستجيبوا بسرعة وفعالية لنداء أفريقيا. وقال الأمين العام إنّه سيواصل من جانبه إطلاع المجلس على التطورات المتعلقة بالسلام والأمن التي تتطلب اتخاذ إجراء سريع لمنع تفاقم النزاعات. وشدد على أنّه بعد الأزمات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل التي حدثت في السنوات الأخيرة، لم تعد الدبلوماسية الوقائية مجرد خيار - بل أصبحت ضرورة

أفريقيا قامت عن طريق تجمعات إقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتنشيط آليات دون إقليمية بحثاً عن حلول لأزمات دون إقليمية. وسعت منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً إلى القيام بدورها في هذه الجهود. ولكن ثمة حاجة للدعم الدولي لهذه الجهود، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، حتى تؤدي هذه المؤسسات والآليات دورها. وشدد أيضاً على أنّه على الرغم من أنّ أغلبية البلدان الأفريقية قد شرعت في تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي الاقتصادي، فإنّ الحاجة ماسة للاستثمار في تنمية البنية التحتية. وسيتعزّز نجاح هذه السياسات بدرجة كبيرة عن طريق تحسين الدعم المقدّم من المؤسسات المالية الدولية والدوائر المانحة. وأشار إلى أنّه منذ عام ١٩٩٠، نظّم أكثر من ٢٠ بلداً أفريقيا انتخابات حرة ونزيهة، إلا أنّ ذلك لم يكن الحل السحري الذي تمناه البعض، والسبب يعود في ذلك بقدر كبير إلى الظروف الاقتصادية السائدة في القارة. وفي هذا الصدد، أكّد المتكلّم على أنّه لم يعد هناك مجال للقبول بالأنظمة التي تولت السلطة بوسائل غير ديمقراطية وغير دستورية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً أن يساعدوا البلدان الأفريقية على كفالة أن تصبح الديمقراطية عملية لا يمكن عكس اتجاهها. وفي الختام، قال الرئيس موغابي إنّ أفريقيا لا تطلب الصدقة وإنما تطلب شراكة جديدة تعود بالنفع على الطرفين. وثمة اهتمام عالمي متزايد بالاستثمار في البلدان الأفريقية والدخول في مبادلات تجارية معها، وهذا أمر محلّ ترحاب وتشجيع. ومع اتساع آفاق السلم والديمقراطية والاستقرار في القارة الأفريقية، ستتمو بلا شك بيئة مواتية للاستثمارات الآمنة والمرجحة في أفريقيا^(٢).

(٢) S/PV.3819، الصفحات ٣ إلى ٥.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يولي مزيدا من الاهتمام للقضايا الأفريقية؛ وأن يدرس بجدية مقترحات البلدان الأفريقية ومطالبها؛ وأن يدعم وينسق جهودها لحماية السلام والأمن الإقليميين؛ وأن يحترم بالكامل سيادتها وسلامة أراضيها^(٥).

وقال ممثل كوستاريكا إن المجلس يكرّس معظم وقته للمسائل الأفريقية المدرجة على جدول أعماله، أي الأزمات الاجتماعية - الاقتصادية التي تثير النزاعات المسلحة. وكل مسألة من تلك المسائل تبين مدى التغيير الذي طرأ على مفاهيم المجلس وممارسات عمله، وكيفية تفسير سلطاته والتزاماته وواجباته. بموجب الفصلين السادس والسابع من الميثاق^(٦).

وقال ممثل مصر إن أفريقيا قطعت خطوات هامة في سبيل التصدي لقضايا رئيسية ثلاث هي: التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية وحل مشكل اللاجئين؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من قبل المجتمعات الأفريقية. وأبرزت هذه التطورات ضرورة تعزيز دور منظمة الوحدة الأفريقية وتمكينها من الدعم السياسي والمادي والتقني لتحسين قدراتها على تسوية النزاعات وحل المشاكل ضمن إطار أفريقي. وسلّم المتكلم بأن أفريقيا تحتاج إلى القيام بدور أكبر في المسائل الأمنية، إلا أنه أشار إلى أن المجلس عليه المسؤولية الأولى عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. والمطلوب هو شراكة تعزّز القدرات الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام في القارة. وفي الختام، قال إن الدول الأفريقية تنشد الديمقراطية على المستوى الدولي أيضا؛ ومن هذا المنطلق يأتي موقفها الجماعي المساند لعملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة

حيوية. ولذلك دعا المجلس إلى دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية وتعزيز قدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية^(٣).

وقال الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إن قضايا السلام والأمن والاستقرار ومشاكل التنمية الاقتصادية ينبغي أن تعالج بصورة متزامنة. فالنزاعات التي ما فتئت تتأجج في بعض أجزاء القارة تسببت في خسائر وأضرار يتعذر جبرها وفي دمار لا يمكن إصلاحه وفي مأس إنسانية أليمة بحيث حملت ملايين الناس على العيش في المنفى. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يجمع موارده للعمل معا وعن كئيب على التصدي لتلك الأزمات وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وأشار إلى أنه على الرغم من أن أفريقيا، على غرار أي منطقة أخرى، مسؤولة عن التصدي للمشاكل الخاصة بها، فإن الأمم المتحدة لا يسعها أن تنأى بنفسها عن مسؤولياتها تجاه القارة بموجب الميثاق. وفي ما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، قال المتكلم إنه ينبغي للمنظمتين أن تقيما شراكة جديدة تمشيا مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ومع خطة السلام. وينبغي لهذا التعاون أن يركّز على التصدي لأعمال العنف والنزاعات الراهنة. وينبغي له أيضا أن يولي اهتماما متزايدا للدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي والانتشار الوقائي، وأن يُعاد توجيهه نحو بناء قدرة مشتركة لإعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع^(٤).

وقال ممثل الصين إن وفد بلده يؤيد البلدان الأفريقية في اختيارها لنظمها السياسية، ويعارض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية. وهو يدعم أيضا جهودها، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى، الرامية إلى حسم النزاعات بالوسائل السلمية.

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٢.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

(٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

السلام والأمن الدوليين، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يشدد أيضا على أهمية العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وضرورة احترام القرارات التي تتخذها هذه الأخيرة في ما يتعلق بالقضايا الأفريقية^(٩).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن المناقشة الحالية تسلّم بالحاجة الملحة إلى وضع استراتيجية منسقة لصون السلام والاستقرار في القارة. فالجلاس والأمم المتحدة اكتسبا خبرة ثرية في حسم النزاعات بين الدول. لكنهما لم يبلغا بعد مستوى التصدي اللازم للنزاعات من الجيل الجديد. فهذه نزاعات ذات طابع داخلي بالأساس ولكنها قد تعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر. ويحتاج المجتمع الدولي إلى التفكير بصورة جماعية في الطريقة التي يمكن بها تعزيز دور المنظمات الأفريقية الإقليمية، وبالأخص منظمة الوحدة الأفريقية، في جهود صنع السلام والدبلوماسية الوقائية كليهما، والتفكير أيضا في توطيد التفاعل بين تلك المنظمة والأمم المتحدة. وشدد المتكلم على أن الأساس القانوني لصنع السلام ينبغي أن يظلّ متمثلا في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. ولا ينبغي اتخاذ أية تدابير قسرية من جانب الهيكل الإقليمية ما لم يأذن مجلس الأمن بذلك. وأكد المتكلم على استعداد وفد بلده للإسهام في النهوض بقدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام، ولكنه شدّد على أن المساعدة الخارجية ينبغي أن تُكَمِّل الخطوات التي تتخذها الدول الأفريقية نفسها، لا أن تحلّ محلّها^(١٠).

وذكرت ممثلة السويد أن الأفارقة لا يريدون معاملة خاصة، بل معاملة متكافئة: أي إمكانية الوصول إلى الأسواق، والتعاون مع المستثمرين، وتبادل الخبرات والتفاعل

هيكلية مجلس الأمن وتحقيق تمثيل أكثر عدالة لكافة المجموعات في المجلس، بما فيها أفريقيا، سواء بالنسبة للمقاعد الدائمة أو غير الدائمة^(٧).

وقال ممثل فرنسا إن خفض المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة إلى أفريقيا، في وقت شرعت فيه القارة في إجراء عمليات إصلاح هيكلية، من شأنه أن يزيد من حدة التوترات والأزمات فيها. فقد أثبتت الدول الأفريقية إرادتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وواصلت المجموعات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية القيام بدور متزايد وإيجابي في عدد كبير من الحالات الحساسة. لذلك ينبغي تشجيع هذه التطورات الإيجابية. ولا ينبغي أن يتخلى المجتمع الدولي أيضا عن مسؤولياته تجاه القارة، بل على العكس يجب أن يشترك ويتدخل في حالات النزاعات حالما تسمح الظروف بحضوره الفعال. وقال إن حكومة بلده تعمل من ناحيتها دون كلل للمساعدة على منع وقوع الأزمات، وتدفع أكثر فأكثر إلى توخي نهج متعدد الأطراف لمعالجة المسائل الأمنية، ولكن بدون أن تنجر إلى الصراعات الداخلية أو أن تتدخل في الشؤون الداخلية لشركائها الأفارقة^(٨).

وقال ممثل كينيا إن القضايا الأفريقية تشكل ٦٥ في المائة من عمل مجلس الأمن حاليا. فحالة أفريقيا، التي تتسم بالفقر والتخلف، تظلّ غير مستقرة، وأفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تقدر، بدون مساعدة، على أن تؤمّن الغذاء لسكانها الذين يتزايد عددهم. ولكن، على الرغم من هذه المشاكل تعمل البلدان الأفريقية جاهدة على وضع أسس إنمائية متينة، وهي تستحق دعم المجتمع الدولي. وقال إن وفد بلده يؤكد مجددا على أهمية دور الأمم المتحدة باعتبارها المحفل المركزي لإجراء حوار ومفاوضات بشأن مسائل

(٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٦.

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ١٩.

في الجزائر مذهلة. وتدين المملكة المتحدة ذلك الإرهاب، ودعو إلى تحسين الأمن في حياة الناس العاديين. وشدد أيضا على الحاجة إلى الاعتراف بأن الصفقة المبرمة مع صندوق النقد الدولي في الجزائر خلال ذلك العقد كان لها أثر خفض مستوى المعيشة للكثير من شعبها. وأكد كذلك أنه ينبغي حوض الحرب على الإرهاب على ثلاث جبهات، هي: تحسين الأمن، والوساطة السياسية، وكذلك التنمية الاقتصادية. وهناك ثلاث طرق هامة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد في أفريقيا. أولها القضاء على الفقر. فأفريقيا بحاجة إلى المعونة. والطريقة الثانية هي المساعدة في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام. ومن دواعي سرور المملكة المتحدة قرار منظمة الوحدة الأفريقية أن تعالج مشاكل أفريقيا بالاشتراك مع الأمم المتحدة. والمجال الثالث الذي يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا هو حقوق الإنسان. والدرس المقنع من دروس التاريخ الحديث لأفريقيا هو أن وجود حكومة نزيهة ومفتوحة وديمقراطية أمر حاسم لتحقيق النجاح. وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أنه على الرغم من كون نيجيريا وزائير سابقا بلدين غنيين بالموارد، فإن شعبيهما يعيشان في فقر بسبب سوء الحكم والمصلحة الذاتية من جانب أولئك الذين حكموها. وفي الختام، ذكر أن هناك تحديات في المستقبل ومشاكل في الوقت الحاضر، ولكن مع نشوء شراكة حقيقية، ومع التزام الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي باضطلاع كل منهما بدوره، يمكن أن يكون المستقبل مشرقاً في أفريقيا^(١٢).

وتحدث عدة متكلمين آخرين، فأشاروا إلى الكيفية التي أبرزت بها المناقشة أولويات المجتمع الدولي تجاه أفريقيا. وشدد المتكلمون على ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات الدائرة في أفريقيا معالجة شاملة. وأكد عدد

الثقافي. وأشارت إلى أن جانبا هاما من دور الأمم المتحدة في أفريقيا يكمن في مساعدة الأفارقة على المحافظة على السلم والأمن البشري واستعادتهما. ولذلك لا بد من توجيه جهود أكبر نحو منع نشوب الصراعات المسلحة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات طويلة المدى لهيئة بيعة مواتية لتسوية المنازعات بين الدول وداخلها بطريقة سلمية. وقالت إن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يتحمل مسؤولية واضحة في الأزمات الأفريقية، كما هو شأنه في مناطق أخرى من العالم. وعلى الأمم المتحدة أن تدرس طريقة استخدام الأدوات المتاحة لها على نحو أكثر فعالية لمنع الصراعات وحسمها، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وفيما خلا حالات الدفاع عن النفس، فإن مجلس الأمن وحده هو القادر قانونا على أن يأذن باستخدام القوة^(١١).

وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أنه بينما تنتشر في أفريقيا الديمقراطية والحكم الصالح تنمو جذوره القوية في الكثير من البلدان، والتفكيك السلمي لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا هو أحد قصص النجاح العظمى، لا ينبغي أن يخفي التقدم المحرز في بعض الدول المشاكل الحقيقية التي ما زالت قائمة. فأفريقيا هي القارة الوحيدة التي لم تحدث فيها أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل على مدى العقود الأخيرة. وأفريقيا هي أقل القارات استفادة من انفتاح الاقتصاد العالمي. بل إن بعض المحللين يقولون إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستكون هي الخاسرة في إطار جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وأفريقيا، باعتبارها القارة التي حققت أقل تقدم اقتصادي، أنتجت أيضا أكبر عدد من الصراعات. فحيث يكون الناس فقراء ويزدادون فقرا بالمعدلات الحقيقية، لا مناص من أن ينتشر التوتر. والفظائع التي تحدث كل ليلة

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

والحفاظ على هذا المناخ. وتقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في مواجهة تلك التحديات من خلال عملياتها لحفظ السلام وبعثاتها للمساعدة الحميدة وأعمالها التحضيرية للإغاثة في حالات الطوارئ. وقالت أيضا إن حكومة بلدها تدعم دور منظمة الوحدة الأفريقية في منع الأزمات والتصدي لها، وتساعد هذه الأخيرة على بناء مركز لإدارة الصراعات لتعزيز قدرتها على الرد السريع في حالات الطوارئ. وهنأت الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على جهودها من أجل إحلال السلام في ليبيريا وسيراليون وأشادت بهذه الجماعة، وأعربت أيضا عن قرارها الشديد للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتدعمها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لضمان التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا في أنغولا. وحذرت من أن وفد بلدها سيستخدم صلاحيات المجلس لمعالجة أي طرف لا يفي بالتزاماته. وذكرت كذلك أن الولايات المتحدة أيضا بصدد إقامة شراكات عمل مع الأفارقة والمناخين لتعزيز قدرة الدول الأفريقية على الاستجابة عند الحاجة لحفظ السلام. ودعت إلى إيلاء اهتمام خاص للدروس المستخلصة في الماضي في منطقة البحيرات الكبرى والنظر في اتخاذ خطوات لضمان عدم استخدام مخيمات اللاجئين ملاحا آمنا لمجرمي الحرب أو قاعدة للعمليات العسكرية. وذكرت كذلك أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة كان لها أيضا دور أساسي في خطط أفريقيا من أجل التنمية. وقالت إن بلدها ملتزم بالعمل مع أفريقيا والمجتمع الدولي للمساعدة على إيجاد مؤسسات ديمقراطية دائمة وفعالة، كالمجالس التشريعية ونظم القضاء والصحافة المستقلة. وفي حين أنها رحبت بالمساهمات المتزايدة من أفريقيا في إيجاد حلول للمشاكل العالمية التي تهم الجميع، مثل انتشار الجريمة والإرهاب وتدهور البيئة وانتشار الأمراض المعدية، فإنها أكدت أن أكبر فجوة في العالم ليست بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب، وإنما بالأحرى بين من يقعون فريسة

من المتكلمين على أهمية تعزيز دور الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية^(١٣).

وقالت الرئيسة، بصفتها ممثلة للولايات المتحدة، إن المجتمع الدولي بحاجة إلى الاستماع بعناية لما يود القادة والمواطنون الأفارقة قوله بشأن الأزمات التي تواجههم والحلول التي يفضلونها. وطلبت أن يقدم الأمين العام تقريرا عن أفضل السبل التي يمكن بها التعرف على مصادر النزاع ومساعدة الأفارقة على وضع الأسس لتحقيق السلام والرخاء. وحضت أيضا على دعم مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، حيث أنها توفر فرصة سانحة للأمم المتحدة لاستخدام مواردها بشكل أفضل للتصدي لاحتياجات أفريقيا الأمنية والإنسانية والإنمائية. وذكرت أن نقطة انطلاق المجلس هي السلم والأمن، وهما مسؤوليته التقليدية، ولكن على المجلس أيضا أن يغتنم هذه الفرصة للنظر في السياق الأوسع لتفاعلاته مع أفريقيا. وأشارت إلى أنه قبل عقد من الزمان، كانت أفريقيا مسرحا لصراعات متعددة يذكيها، إلى حد كبير، التنافس إبان حقبة الحرب الباردة، وفي جنوب أفريقيا، تذكيتها آثار سياسة الفصل العنصري. وقالت إن أكبر خطر يهدد السلام والأمن الدوليين في العصر الحالي هو الحروب الأهلية الناجمة عن التوترات العرقية أو التنافس المباشر على الموارد والسلطة. وهذه التهديدات تتفاقم بسبب افتقار بعض المجتمعات إلى مؤسسات نيابية قوية للحكم، وبسبب الآفاق الاقتصادية المعتمة. وشددت على أنه في هذه البيئة، لا بد من أن تتضمن استراتيجية الأمن عناصر سياسية واقتصادية وإنسانية. لكن إعمال هذه العناصر يقتضي إقامة مناخ من الأمان النسبي

(١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (شيلي)؛ والصفحات ١٨ إلى ٢٠ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (اليابان)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (بولندا)؛ والصفحات ٢٤ إلى ٢٦ (البرتغال)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (جمهورية كوريا).

ويؤيد مجلس الأمن تأييدا كاملا ما تقوم به الأمم المتحدة في أفريقيا من خلال الأنشطة التي تضطلع بها على الصعيد الدبلوماسي وفي مجالات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات، والتي يُضطلع بها في حالات كثيرة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتسهم الأمم المتحدة إسهاما هاما في الجهود التي تبذلها أفريقيا لبناء مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والعدالة والرخاء. ويؤكد المجلس أهمية التزام الأمم المتحدة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية، بمساعدة الدول الأفريقية فيما تبذله من جهود معالجة الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

ويرى مجلس الأمن أن التحديات القائمة في أفريقيا تتطلب استجابة أكثر شمولا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بحلول شباط/فبراير ١٩٩٨، تقريرا يتضمن توصيات محددة بشأن مصادر النزاعات في أفريقيا، وطرق منع تلك النزاعات ومعالجتها، وكيفية وضع الأساس اللازم لتحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي بعد حلها. ولأن نطاق هذا التقرير قد يتجاوز اختصاص مجلس الأمن، فإن المجلس يدعو الأمين العام إلى أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة والهيئات المختصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد مجلس الأمن عزمه على القيام دون إبطاء باستعراض توصيات الأمين العام بغية اتخاذ خطوات تتفق ومسؤولياته. بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

المقرر المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٨٦): القرار ١١٧٠ (١٩٩٨)

في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وعملا ببيان من رئاسة مجلس الأمن صدر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧^(١٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا بعنوان "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"^(١٧).

وقال الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من أن أفريقيا ككل بدأت في إحراز تقدم اقتصادي وسياسي هام، لا تزال النزاعات تهدد أجزاء كثيرة من القارة. ويشكل هذا

مظالم الماضي وأفكاره المسبقة، ومن لديهم البصيرة والشجاعة لصوغ المستقبل^(١٤).

ولدى استئناف رئيسة المجلس مهامها، فإنها أدلت باسمه بالبيان التالي^(١٥):

اجتمع مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى بذل جهد دولي منسق من أجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه إزاء أفريقيا تمشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويؤكد المجلس أيضا مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء.

ويلاحظ مجلس الأمن أن البلدان الأفريقية قطعت أشواطاً كبيرة على طريق الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان وحمايتها سعياً إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والتنمية المستدامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء كثرة المنازعات المسلحة في هذه القارة وشدها. فهذه المنازعات تهدد السلام الإقليمي وتؤدي إلى تشرد ومعاونة أعداد كبيرة من البشر، وتلدم عدم الاستقرار، وتحوّل الموارد بعيداً عن التنمية الطويلة الأجل.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، ومسؤوليته هو الرئيسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

ويرحب مجلس الأمن بالمساهمات الهامة التي تقدمها منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك من خلال آلياتها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، كما يرحب بالمساهمات التي تتيحها الترتيبات دون الإقليمية لمنع النزاعات وحلها في أفريقيا، ويتطلع إلى قيام شراكة أقوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن الترتيبات دون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد المجلس تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الإسهام في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في أفريقيا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس أهمية المساهمة التي تحققها معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في سبيل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

(١٦) S/PRST/1997/46.

(١٧) S/1998/318.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٣.

(١٥) S/PRST/1997/46.

هام على الحالات الإنسانية. كما أن العمل الإنساني قد تكون له آثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ودعا الأمين العام، مشيراً إلى الحاجة إلى الحفاظ على هذا الزخم، المجلس إلى الانعقاد على المستوى الوزاري مرة كل سنتين لتقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وقال إن على المجلس أيضاً أن ينظر في معاودة الاجتماع على مستوى القمة في غضون خمس سنوات لذلك الغرض. وفي الختام، ذكر الأمين العام أنه سعى في تقريره إلى تقديم تحليل واضح وأمين لمصادر النزاعات في أفريقيا ولأسباب استمرارها. وقد أوصى بإجراءات وأهداف واقعية وقابلة للتحقيق للتقليل من الأزمات وتعزيز سلام راسخ ودائم، وحث الأفارقة وغير الأفارقة، على حد سواء، على أن يستجمعوا الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لذلك التحدي. ولقد انقضى منذ وقت طويل الزمن الذي كان يمكن فيه للمرء أن يتجاهل ما يحدث في تلك القارة، أو ما هو مطلوب لتحقيق التقدم هناك. وانقضى أيضاً الزمن الذي كان يمكن فيه إلقاء مسؤولية إحداث التغيير على أكتاف الآخرين؛ فتلك مسؤولية يجب أن يتحملها الجميع. والأمم المتحدة، من جانبها، مستعدة للقيام بدورها.

وفي الجلسة ٣٨٧١، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله واستأنف النظر في البند.

وذكر الأمين العام وهو يعرض تقريره أنه استرشد في المقام الأول بالتزام الصدق والوضوح في تحليل وتناول التحديات التي تمثلها الصراعات في أفريقيا. فسبب الصراعات في أفريقيا، كما هو الحال في كل مكان آخر، هو الأعمال الإنسانية، ويمكن للأعمال الإنسانية أن تنتهيها. وقد حدثت في المنطقة مآسي إنسانية ضخمة على امتداد العقد الماضي، وهي مآسٍ كان يمكن منعها وكان ينبغي منعها.

الوضع تحدياً كبيراً للأمم المتحدة التي أصبحت مطالبة على نحو متزايد بالاستجابة لثقل وزاعات داخل الدول ليس الهدف منها إهلاك الجيوش فحسب، وإنما أيضاً المدنيين وفئات عرقية برمتها. ولم يعد منع تلك الحروب مسألة دفاع عن الدول أو حماية الحلفاء، بل هو دفاع عن البشرية نفسها. وذكر بأنه منذ عام ١٩٧٠، سُئِن في أفريقيا أكثر من ٣٠ حرباً، كان منشأ الغالبية العظمى منها داخل الدول. وفي عام ١٩٩٦ وحده، نُكِب ١٤ بلداً من بلدان أفريقيا الـ ٥٣ بتراعات مسلحة تسببت في أكثر من نصف عدد الوفيات ذات الصلة بالحروب في جميع أنحاء العالم ونجم عنها أكثر من ٨ ملايين من اللاجئين والعائدين والمشردين، وقوضت بدرجة خطيرة الجهود التي تبذلها المنطقة لضمان الاستقرار والتنمية على المدى البعيد.

ومن حيث الاستجابة في حالات النزاع، قال الأمين العام إنه على الرغم من تحسُّن قدرات الأمم المتحدة للإنذار المبكر بشكل ملحوظ، ليس ذلك ذا فائدة تذكر بدون عمل مبكر. ولذا فقد حث الحكومات التي تواجه حالات نزاع محتملة أو فعلية على النظر في تعيين وسطاء خاصين أو لجان لبحث مصادر النزاع والتوصية بحلول عملية. وفي ما يتعلق بحفظ السلام، أوضح الأمين العام أن الأمم المتحدة نشرت في أفريقيا عمليات لحفظ السلام تفوق ما نشرته في أي منطقة أخرى. وفي معرض تأكيد أهمية إعادة بحث تجربة المنظمة في هذا المجال لاستخلاص الدروس التي يمكن أن توجه عملياتها في المستقبل، ناقش الأمين العام الدروس المستفادة؛ وأدوار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا؛ ودعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وضمان اتباع نهج متسق. وعند التطرق لمسألة المساعدة الإنسانية، قال الأمين العام إن الأزمات، لا سيما في أفريقيا، أصبحت أكثر تعقيداً. وأوضح أن الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقوى المناوئة للحكومات لها تأثير

بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يسهم في إحلال السلام والاستقرار والرخاء في القارة الأفريقية على أفضل وجه. وأكد من جديد نية المجلس استعراضها فوراً واتخاذ الخطوات المناسبة بما يتفق مع مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتنفيذها^(٢٠).

وفي الجلسة ٣٨٧٥، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي إثيوبيا والأرجنتين وألمانيا والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا وأوغندا وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وبنغلاديش وتونس والجزائر وحزب القمر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزمبابوي وغيانا والفلبين وقيرص والكاميرون وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب وملاوي وموريتانيا والنرويج ونيجيريا والهند وهولندا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه دعوات أيضاً، بموجب المادة ٣٩، إلى كل من السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والسيدة سيلفي جونو، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، ورئيس الأساقفة جان - لوي توران، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

وذكر ممثل غابون، وهو يفتح المناقشة، أنه على الرغم من أن النزاعات المسلحة ليست حصراً مشكلة أفريقية، فإنها تسوّغ اتخاذ تدابير وقائية عاجلة. وقد أدى هذا القلق إلى إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات

وحينذاك، بدأت في أجزاء كثيرة من القارة جهود للخروج من تلك الأنماط الماضية تحقق النجاح. وفي هذا السياق، أعرب عن أمله في أن يضيف تقريره زخماً إلى سعي أفريقيا المتجدد من أجل السلام والازدهار من خلال تقديم تحليل للصراعات واقتراح توصيات واقعية وممكنة التنفيذ قد تؤدي، مع مرور الوقت، إلى الحد من هذه الصراعات إن لم تنتهها تماماً. وقال الأمين العام إن مقترحاته تقتضي، في بعض الحالات، أساليب جديدة للتفكير؛ وفي حالات أخرى، تتطلب أنماطاً جديدة للعمل. وسواء في مجال حفظ السلام أو مجال المساعدة الإنسانية أو بناء السلام بعد انتهاء الصراع، يتوقف التقدم المستدام على ثلاثة عوامل حاسمة الأهمية هي: الفهم الواضح للتحدي؛ والإرادة السياسية للرد عليه؛ والموارد اللازمة لتنفيذ الرد الملائم. وأكد الأمين العام أن البلدان الأفريقية يجب أن تبدي الإرادة السياسية للاعتماد على الردود السياسية لا العسكرية لمشاكلها؛ ويجب أيضاً أن تأخذ الحكم الصالح مأخذ الجد، وتكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتشجع الأخذ بأسباب الديمقراطية وتعزز الشفافية والقدرات في مجال الإدارة العامة. وقال إن التقرير ينبغي أن يسجل بداية جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة وأفريقيا بشأن جميع هذه القضايا^(١٨).

وذكر الرئيس (اليابان) أن المجلس كان قد طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن أفريقيا في ضوء استمرار قلقه الشديد إزاء عدد الصراعات المسلحة في القارة وحدتها^(١٩). فهذا الوضع يهدد السلام الإقليمي، ويسبب للبشر تهجيراً ومعاناة كبيرين، ويطيل أمد عدم الاستقرار ويحوّل الموارد بعيداً عن التنمية البعيدة الأجل. وقد كانت توصيات الأمين العام واقعية وشاملة، وتوفر أساساً كافياً لإجراء مناقشات

(١٨) S/PV.3871، الصفحات ٢ إلى ٤.

(١٩) S/PRST/1997/46.

(٢٠) S/PV.3871، الصفحتان ٤ و ٥.

بخصوص عواقب استمرار النزاعات المسلحة في القارة. وأكدوا أنه بالرغم من أن الدول الأفريقية مسؤولة عن تسوية مشاكلها الخاصة، يتحمل مجلس الأمن، بموجب الميثاق، المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك، أشار المتكلمون إلى أحكام الفصل الثامن من الميثاق بشأن الترتيبات الإقليمية، وشددوا على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية، من أجل تعزيز قدرتها على اتقاء نشوب النزاعات وحلها. كما أكدوا الصلة الوثيقة بين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة، وأعربوا عن الأمل في أن تنظر الأمم المتحدة والهيئات الأخرى التابعة لمنظومتها والمؤسسات المالية الدولية في التقرير وتتخذ الإجراءات المناسبة، كل في نطاق مجالات اختصاصها، من أجل تنفيذ توصياته.

وأيد بعض المتكلمين اقتراح الأمين العام أن يجتمع المجلس من جديد على المستوى الوزاري مرة كل سنتين لتقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وأن يجتمع على مستوى القمة في غضون خمس سنوات لهذا الغرض^(٢٣).

وسلم ممثل الاتحاد الروسي بضرورة مضاعفة الجهود لمنع حالات النزاع وتسويتها على أساس الميثاق الذي من أهدافه حل المنازعات سلمياً. وأشار إلى الدور الرئيسي

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (البرتغال)؛ والصفحة ١٣ (الصين)؛ والصفحة ٢٦ (مصر)؛ والصفحة ٣٠ (كينيا)؛ والصفحة ٣٦ (زمبابوي)؛ و S/PV.3875 (الاستئناف)؛ والصفحة ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٥ (موريتانيا)؛ والصفحة ٢٦ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ٥٣ (الجمهورية العربية الليبية). وفي الجلسة ٣٩٣١ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ على المستوى الوزاري لمناقشة "الحالة في أفريقيا"، أيد ممثل البحرين أيضاً عقد اجتماعات كل سنتين بشأن هذا البند (S/PV.3931: الصفحة ١٥ (البحرين)).

وإدارتها وحلها، التي تقوم بالفعل بعمل متميز وينبغي تعزيزها ودعمها. وأشار إلى أن القادة الأفارقة والدول الأفريقية لم يدخروا جهداً، قدر المستطاع، لحل الأزمات قبل أن تتدهور لتتحول إلى نزاع مسلح عنيف. غير أنه نظراً لتنوع مصادر تلك المنازعات، فإن أفريقيا لا يمكن أن تتحمل وحدها المسؤولية عن اندلاعها ولا تستطيع أن تحلها بمفردها. وفي هذا السياق، اعترف بالحاجة إلى التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية. لكنه شدد على عدم إمكانية التخلي عن المسؤولية، وعلى أن المجلس يجب أن يضطلع بدور كامل في تنسيق المبادرات والتوفيق بينها من أجل صون السلم والأمن الدوليين^(٢١).

وأثنى عدد من المتكلمين على الأمين العام لتقريره الشامل بشأن أفريقيا، وأيدوا التوصيات الواردة فيه^(٢٢). وكرروا الإعراب عن الشواغل المعرب عنها في بيان الرئيس

(٢١) S/PV.3875، الصفحتان ٣ و ٤.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦ (البرتغال)؛ والصفحات ٧ إلى ٩ (السويد)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (غامبيا)؛ والصفحات ٢٦ إلى ٢٨ (البحرين)؛ والصفحات ٢٨ إلى ٣١ (كينيا)؛ و (الاستئناف)؛ والصفحات ٣ إلى ٥ (موريتانيا)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (ألمانيا)؛ والصفحات ١٨ إلى ٢٢ (كندا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (تونس)؛ والصفحات ٣١ إلى ٣٥ (الجزائر)؛ والصفحتان ٣٥ و ٣٦ (أوكرانيا)؛ والصفحات ٣٦ إلى ٣٨ (المغرب)؛ والصفحات ٣٨ إلى ٤٠ (النرويج)؛ والصفحات ٤٠ إلى ٤٢ (بنغلاديش)؛ والصفحتان ٤٢ و ٤٣ (باكستان)؛ والصفحتان ٤٣ إلى ٤٦ (إندونيسيا)؛ والصفحات ٤٦ إلى ٤٩ (الهند)؛ والصفحتان ٤٩ و ٥٠ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحات ٥٠ إلى ٥٣ (الجمهورية العربية الليبية)؛ والصفحات ٥٣ إلى ٥٥ (كولومبيا)؛ والصفحتان ٥٥ و ٥٦ (لبنان)؛ والصفحات ٥٨ إلى ٦٠ (إيطاليا)؛ والصفحات ٦١ إلى ٦٣ (الفلبيين)؛ والصفحتان ٦٣ و ٦٤ (قبرص)؛ والصفحات ٦٥ إلى ٦٧ (هولندا)؛ والصفحات ٦٩ إلى ٧١ (بلجيكا)؛ والصفحتان ٧١ و ٧٢ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ٧٤ و ٧٥ (الكاميرون).

قدرات الدول الأفريقية على القيام بدورها في حفظ السلام في العالم، وبخاصة في أفريقيا. وكان هذا هو القصد من المبادرة التي اشتركت فيها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والتي تهدف إلى تنسيق التعاون الدولي في هذا الميدان تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٢٥).

وأعرب ممثل الصين عن تأييد وفد بلده لقيام مجلس الأمن بدور أكبر في أفريقيا، وإيفاد عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب، وفقا للميثاق وبناء على طلب البلدان الأفريقية المعنية. بيد أنه قال إن من واجب المجلس احترام آراء تلك البلدان، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، واتباع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن الضروري أيضا أن تقوم المساعدة على أساس الظروف الفعلية للشعوب الأفريقية وأن تعود عليها بالفائدة حقا، وألا ترتبط بأية شروط. وأقر بالدور المهم الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في الشؤون الدولية والإقليمية، وكذلك بإنجازاتها في التعامل مع النزاعات الأفريقية و"المناطق الساخنة"^(٢٦).

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن أفريقيا كانت ساحة لبعض أكبر أوجه نجاح الأمم المتحدة وكذلك لبعض أكبر أوجه فشلها. فالتدخل قد يكون في بعض الأحيان صعبا وخطيرا، إلا أن تفاديه كثيرا ما يكون مستحيلا، إذا أريد منع الكوارث الإنسانية والانتشار الحبيث لعدم الاستقرار. وأضاف أن مجلس الأمن لا يمكن إطلاقا أن يتخلى عن مسؤولياته إزاء أفريقيا؛ فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور أساسي، لكن لا يمكنها أن تحل محل الأمم المتحدة. وشاطر الأمين العام الرأي رآه القائل بأن الجزاءات يمكن أن تكون فعالة لتشجيع الدول على التصرف وفقا للمعايير

لمجلس الأمن ومسؤولياته الرئيسية فيما يتصل بعمليات حفظ السلام في أفريقيا، وشدد على ضرورة تقوية قدرة مجلس الأمن على رصد الأنشطة المأذون بها للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الميدان. وسلم أيضا بالدور المهم الذي تؤديه الدول الأفريقية في تسوية النزاعات. وذكر، في معرض إشارته إلى توصيات الأمين العام بشأن الاتجار بالأسلحة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة، أن الأمر يتطلب التمييز بوضوح بين الحق الشرعي للبلدان في ضمان أمنها وبين التدفق غير المشروع للأسلحة. وقال إن التقرير يتضمن العديد من التوصيات التي تتجاوز اختصاص مجلس الأمن، خاصة منها ما يتعلق بالجمال الاقتصادي، لذلك تتعين مواصلة النظر فيه. ويتعين على المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي وُجّه إليها التقرير القيام بتحليله من أجل إعداد اقتراحات ملموسة لتنفيذ التوصيات^(٢٤).

وذكر ممثل فرنسا أن التقرير يتضمن تحليلا دقيقا وأميناً للوقائع والتجربة السابقة في أفريقيا. وبالرغم من استمرار وجود شيء من التشاؤم، فإن هناك أيضا تطورات إيجابية ومشجعة، منها احتواء بعض الأزمات وتسوية بعض النزاعات. ولئن كان النجاح يتوقف على الأفارقة أنفسهم، فإن ذلك لا يعفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء غير الأفريقية من دعم جهود الأفارقة من أجل تسوية مشاكلهم. وفي هذا السياق، أكد ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وسلم بالدور الإيجابي الذي تؤديه الأمم المتحدة في حفظ السلام في أفريقيا، وقال إن القيود المالية يجب ألا تصبح معيارا لاتخاذ القرارات بخصوص منع نشوب النزاعات، ومن واجب الدول الأعضاء إتاحة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لتمكين المنظمة من التصدي للأزمات. وذكر أيضا أنه من المهم تعزيز

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١٢.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٤.

(٢٤) S/PV.3875، الصفحتان ٦ و ٧.

والاجتماعي إلى مجلس الأمن. وأشار إلى الدور البناء الذي تؤديه المنظمة في جلب السلم والإغاثة إلى مناطق عديدة من أفريقيا إما عن طريق عمليات حفظ السلام أو من خلال البرامج المتعددة الموجهة نحو تحسين حياة أشد الناس حاجة^(٢٧).

وتناول الرئيس الكلمة بصفته ممثل اليابان، فعلق على جوانب التقرير التي تقع في دائرة اختصاص المجلس، وذكر أن عدم الاستقرار في أفريقيا، الذي يعود أساسا إلى النزاعات الداخلية والإقليمية، يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشرا وخطيرا على السلم والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك، فإن الركود الاقتصادي للقارة سيكون له أثر تعويقي على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى العكس من ذلك، فإن إدماجها الكامل سيكون له أثر نافع. وأثنى على شمول التقرير وثقابة تحليله، واقترح أن ينشئ المجلس فريقا عاملا ليدرس التوصيات الواردة في التقرير وليضع خطة عمل يمكن فيما بعد تقديمها إلى المجلس لكي ينظر فيها^(٢٨).

وتكلم ممثل زيمبابوي، باسم منظمة الوحدة الأفريقية، فحث المجتمع الدولي على أن يدعم قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على درء النزاعات الإقليمية وإدارتها وحلها. وفي هذا السياق، أهاب بالأمن العام أن يرسل فريقا من الخبراء إلى مقر منظمة الوحدة الأفريقية بغية التعجيل بإنشاء نظام للإنذار المبكر هناك؛ وتقديم المساعدة التقنية وتدريب الموظفين، بمن فيهم موظفو برنامج التبادل؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على تبادل وتنسيق المعلومات بين أنظمة الإنذار المبكر في المنطقتين؛ وتقديم الدعم السوقي؛ وتعبئة الدعم المالي لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية. وذكر أن أفريقيا، كأفقر منطقة في العالم قد تضررت بشكل

الدولية المقبولة، ولكنه ذكر أن وفد بلده يؤيد مناقشة الأمين العام للدول الأعضاء أن تعتمد تشريعات تُجرّم أي انتهاك لحالات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن^(٢٧).

وقال ممثل سلوفينيا إنه يأسف لأن عدم نجاح واحدة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا كان له أثر سلبي هائل على تصور المجتمع الدولي لحفظ السلام. وبالتالي، فإن ضمان مصداقية المنظمة يستوجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للعمل على النهوض بالسلم والأمن في القارة. وأضاف أن وفد بلده يؤيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وفقا للإطار الذي يرسيه الفصل الثامن من الميثاق. بيد أنه قال إن بعض الحالات تتطلب تدابير محددة، بما في ذلك فرض الجزاءات. بموجب الفصل السابع^(٢٨).

وذكر ممثل كوستاريكا أن التقرير يتضمن برنامج عمل لمنظمة الأمم المتحدة بأسرها، حيث يؤدي مجلس الأمن دورا مركزيا في التنسيق لشتى جوانب السلم والأمن. بيد أنه قال إن الواقع الراهن قد غيّر المفاهيم والممارسات التقليدية للمجلس وتفسير الأعضاء لمسؤولياته، وخاصة الواردة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق^(٢٩).

وذكر ممثل البرازيل أن التقرير يتضمن تحليلا موضوعيا لأسباب النزاع في أفريقيا إلى جانب توصيات تستحق دراسة متأنية ليس من جانب مجلس الأمن فقط، وإنما أيضا من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، قال إن وفد بلده سيكون "مهتما بصورة خاصة ببحث الطرق الكفيلة بتفعيل المادة ٦٥ من الميثاق" التي تتناول المساعدة المقدمة من المجلس الاقتصادي

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٦.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢١.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ إلى ٢٦.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٤.

وتكلم ممثل جنوب أفريقيا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي^(٣٥)، فذكر أنه من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها في مجال حفظ السلام في أفريقيا بطريقة توحى بالثقة في دور المنظمة كحارس على السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشاطر الأمين العام قلقه بشأن انتشار الأسلحة وتؤيد اقتراحاته لتقوية الأجهزة الدولية والمحلية لتنسيق السياسات ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وأضاف أن هناك حاجة لتحويل إنفاق الموارد القليلة من المشاريع العسكرية إلى المشاريع الإنمائية. وأكد عزم أفريقيا على أن تبرهن للعالم استعدادها للتصدي لمشاكلها، وشدد على التزام الجماعة الاقتصادية باستئصال أسباب النزاع في القارة لتأمين التنمية المستدامة^(٣٦).

وتكلم ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٣٧)، فذكر أن التقرير يشجع الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في جهوده في مجال بناء السلام ومنع النزاعات وإدارتها وحلها وفي زيادة قدرات أفريقيا في هذه المجالات. وأعرب عن التأييد للتوصية الداعية إلى تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية، ولاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد أنشأ آلية تشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية. وقال إن الاتحاد يؤيد أيضا التوصيات المتعلقة بإعادة تشكيل الهياكل، وبالمساعدات الدولية وتخفيض أعباء

مفرط من الصراعات الداخلية، ولذلك فهي بحاجة إلى اهتمام خاص^(٣٢).

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن التزام حكومة بلده بشراكة نشطة مع أفريقيا من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن أجل التعجيل بدمج القارة في الاقتصاد العالمي. وذكر أن أفريقيا لا تحتاج إلى عطف العالم ولا تريده؛ فهي بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي وإلى روابط تجارية جديدة وإلى زيادة العائد الضريبي وتحسين الهياكل الأساسية التي تتأتى مع النمو الاقتصادي^(٣٣).

وتكلم ممثل نيجيريا نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقال إن ثلاث سنوات متعاقبة من تحسن الأداء الاقتصادي بدءا من عام ١٩٩٤ أتاحت الفرصة للشعور بتفاؤل حذر. وأضاف أن التقدم الأخير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استند إلى التنفيذ الصارم لبرامج الإصلاح الاقتصادي وكذلك إلى انخفاض الاضطرابات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، أكد الحاجة لأن يقوم المجتمع الدولي بعمل إضافي لتخفيف عبء ديون الدول الأفريقية بغية تعزيز المكاسب التي تحققت لها من الإصلاحات الاقتصادية وتدعيمها. وأكد مجددا التزام الجماعة الاقتصادية بالأمن المشترك للمنطقة بأسرها، عن طريق فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي قال إنه ينبغي أن يحظى بدعم المجتمع الدولي^(٣٤).

(٣٥) أنغولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وبيشيل ولسوتو ومللاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٦ (وقد أيدت البيان كل من إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك أيسلندا وقبرص وليختنشتاين).

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ٣٤-٣٦.

(٣٣) S/PV.3875 (الاستئناف)، الصفحتان ٢ و ٣.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٨.

وذكر ممثل كندا أن التعاون في بناء قدرة أفريقيا يجب ألا يقتصر هدفه على تجهيز الأفارقة للاستجابة للأزمات في أفريقيا بحيث يجري إعفاء المجتمع الدولي من تلك المسؤولية. وأضاف أن تحديدا انتقائيا للمسؤولية من شأنه تقويض فكرة المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي نفسها التي هي من الدعامات الأساسية للميثاق. فمصادقية مجلس الأمن خصوصا مرتبطة باستعداده للعمل بحزم وفعالية لتوفير الموارد اللازمة لمواجهة التهديدات للسلم والأمن. وقال، مع ذلك، إن مجرد اتخاذ الإجراءات ليس كافيا. فإذا أريد للمنظمة أن تكون فعالة وذات مصداقية، وجب على أعضائها العمل بسرعة في الاستجابة للأزمات. وشدد كذلك على أنه من المهم توخي اليقظة في تفادي أخطار تحول المسؤولية عن حفظ السلام من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي أو حتى دون الإقليمي. وقال إنه لا يمكن التعاقد من الباطن على مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، حتى في حالة التخلف عن العمل. وينبغي أن تستجيب الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لا لحالات الفراغ التي تحدث نتيجة لعدم قيام مجلس الأمن بأي عمل، بل للبرامج التعاونية الموضوعية بتشاور وثيق مع المجلس. وينبغي أن يكون هذا التعاون قائما على أساس المادتين ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يعكس بصورة كاملة الصلاحية الخالصة لمجلس الأمن في الإذن باستعمال القوة^(٤١).

وقال ممثل مصر إن التقرير يعترف بالأخطاء وأوجه القصور التي شابت عمل الأمم المتحدة في الماضي ويعكس إرادتها لاستيعاب دروس الماضي. وأشار إلى أن أفريقيا خطت منذ عام ١٩٩٣ خطوات إيجابية نحو تسوية نزاعاتها. كما أدى كل من منظمة الوحدة الأفريقية والقادة الأفارقة دورا نشطا في الوساطة لاتقاء نشوب الأزمات. وقال، مع

الديون وفتح الأسواق العالمية، ويعرب عن استعداده لأداء دوره لكفالة متابعتها بفعالية^(٣٨).

وذكرت مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في الداخل، وهي حالة تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وتهدد الاستقرار والسلم والازدهار في المنطقة بأسرها. ووجهت الاهتمام إلى واحد من أكبر التحديات التي تواجه عمل منظمتها، وهو وجود "المقاتلين والمجرمين" في مخيمات اللاجئين، وأبدت قلقها من أن الوضع سيزداد سوءا، إذا لم تُتخذ تدبير للتعامل معه. وأعربت عن تأييدها القوي لإنشاء آلية دولية تساعد الحكومات في الحفاظ على الطابع المدني للمخيمات، وعن أملها في أن يتابع المجلس هذه التوصية وأن يدرس إمكانية إنشاء قوة دولية احتياطية دعما للعمليات الإنسانية^(٣٩).

وأعادت ممثلة لجنة الصليب الأحمر الدولية تأكيد أهمية القانون الإنساني الدولي والحاجة إلى مساعدة ضحايا النزاعات. وأضافت أن الحاجة تدعو إلى إحياء التقاليد والقيم الأفريقية لجعل كل فرد يدرك أن ثمة حدودا للعنف. وشددت على مسؤولية كل دولة أن تضمن تشريعاتها الوطنية تدابير كافية تتصل بالقانون الإنساني، وملاحقة المخالفين. وأشارت، مع ذلك، إلى أنه لا يوجد بديل عن الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وللمآسي التي تتسبب فيها، بكل الوسائل المشروعة المتاحة، بما في ذلك استعمال القوة. ولا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية هي البديل^(٤٠).

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٢.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٦.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٢.

مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (كينيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات سابقة^(٤٥).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٧٠ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وفقا للبيان المذكور أعلاه،

وإذ يؤكد كل التأيد ما تظلم به الأمم المتحدة من أعمال في أفريقيا من خلال أنشطتها الدبلوماسية وأنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وأنشطة التنمية الاقتصادية وغير ذلك من الأنشطة،

وإذ يؤكد من جديد مبادئ الاستقلال السياسي لجميع الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضا التزام جميع الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، وإذ يؤكد مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى أحكام الفصل الثامن من الميثاق فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية،

وإذ يضع في اعتباره إعلان القاهرة لعام ١٩٩٣ الذي نص على أن الهدف الأساسي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها يتمثل في توقع النزاعات ومنع حدوثها،

وإذ يسلّم بأن اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا التي تعلن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، يمثل إسهاما مهما في تعزيز السلم والأمن الإقليميين وفي الجهود العالمية الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي،

وإذ يساوره شديد القلق لأن استمرار النزاعات المسلحة في القارة يهدد السلم الإقليمي، ويؤدي إلى تشريد ومعاناة وفقر أعداد

ذلك، إنه في الوقت الذي تقوم فيه أفريقيا بتحمل المزيد من مسؤولياتها تجاه تسوية قضاياها، هناك تردد دولي متزايد بخصوص اضطلاع مجلس الأمن بدوره إزاء بعض تلك الأزمات. وأضاف أن التقرير تناول أهمية دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية كسبيل لتعزيز العمل الجماعي لاحتواء الأزمات. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون واضحا أن هذه المساعدة ينبغي أن تمكن الترتيبات الإقليمية من القيام بدور مكمل لمساعي الأمم المتحدة، مثلما نص على ذلك الفصل الثامن من الميثاق، ومن الضروري ألا تُستخدم كذريعة لتقاعس مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته الرئيسية أو كمبرر لعدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم. وأعرب أيضا عن تأييد وفد بلده لعملية إصلاح وإعادة هيكلة المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن^(٤٦).

واقترح ممثل الجزائر إنشاء فريق عامل مخصص، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، لاستعراض توصيات التقرير ومتابعة تنفيذها. وأضاف أن الأمم المتحدة يجب أن تتجاوز مجرد إعلانات النوايا وعبارات التضامن، فتلتزم حقا، جنبا إلى جنب مع أفريقيا، ببرنامج عمل يعالج بصورة كاملة شواغل القارة وتوقعاتها^(٤٣).

وذكر ممثل الهند أن الحل لمشاكل أفريقيا - وهي المعونة والتنمية والتجارة والتعاون - خارج عن ولاية المجلس. وبالتالي، فإن وفد بلده يشعر بالارتياح لأن التقرير سيقدّم أيضا إلى الجمعية العامة وإلى الهيئات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية^(٤٤).

وفي الجلسة ٣٨٨٦، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ إلى ٢٩.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٥.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٤٦ إلى ٤٩.

(٤٥) S/1998/433.

٤ - **يقدر** إنشاء فريق عامل مخصص، يتألف من جميع أعضاء المجلس، لفترة ستة أشهر، من أجل استعراض جميع التوصيات الواردة في التقرير المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإعداد إطار، في هذا السياق، من أجل تنفيذ التوصيات على النحو المناسب، وتقديم مقترحات محددة من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة ينظر فيها المجلس بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛

٥ - **يعرب** عن اعتزازه أن يجتمع على المستوى الوزاري مرة كل سنتين، ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفيما بعد ذلك، كلما اقتضى الأمر، بغية تقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا؛

٦ - **يؤكد** على أهمية إجراء المشاورات والتعاون على النحو المناسب بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المتابعة للتقرير؛

٧ - **يرحب** بالمساهمات العامة التي تقدمها منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وتسويتها في أفريقيا، بما في ذلك آليات لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، وكذلك المساهمات المقدمة من جانب الترتيبات دون الإقليمية؛

٨ - **يرحب أيضا** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في تعزيز قدرة الدول الأفريقية على المساهمة في عمليات حفظ السلام وفقا للميثاق؛

٩ - **يدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى تقديم المساعدة إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها لتعزيز قدرتها على توقع النزاعات ومنع حدوثها؛

١٠ - **يشجع** الأمين العام على مواصلة اتخاذ تدابير محددة تستهدف تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على توقع النزاعات ومنع حدوثها في أفريقيا، على أساس اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥؛

١١ - **يقدر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٢٧): القرار ١١٩٦ (١٩٩٨) وبيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٢٧، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال،

هائلة من البشر، ويدعم عدم الاستقرار، ويحوّل الموارد الشحيحة عن التنمية الطويلة الأجل،

وإذ يسلم بأهمية التزام الأمم المتحدة من خلال مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بمساعدة جهود الدول الأفريقية على معالجة الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي،

وإذ يؤكد على الصلة الوثيقة بين السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن الدول الأفريقية قد اتخذت خطوات هامة نحو التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي واحترام وحماية حقوق الإنسان، وإذ يؤكد أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والسلم والتنمية المستدامة،

وإذ يؤكد على أهمية تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية المستدامة كعوامل أساسية في منع نشوب النزاعات في أفريقيا،

وإذ يعرب عن القلق لأن استخدام المرتزقة ووجود الميليشيات المسلحة ما زالا يسهمان في عدم الاستقرار في أفريقيا،

وإذ يشدد على أن نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة، تنجم عنه آثار تزعزع الاستقرار، وإذ يحث الحكومات المعنية على مكافحة الاتجار بهذه الأسلحة،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والتوصيات الشاملة الواردة فيه ويثني على الأمين العام لما يقوم به من جهود للتصدي لأسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ولما يتخذ من خطوات لدعم الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الأهداف؛

٢ - **يؤكد** على أن التحديات القائمة في أفريقيا تتطلب استجابة شاملة، ويعرب، في هذا الصدد، عن الأمل في أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات المعنية، فضلا عن الدول الأعضاء، بالنظر في التقرير والتوصيات الواردة فيه واتخاذ من تراه مناسبة من الإجراءات، كل منها في مجال اختصاصها؛

٣ - **يلاحظ** الدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في تنسيق الأعمال التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره، ويطلب إلى الأمين العام أن يبقى المجلس على علم، بصفة منتظمة، بالجهود التي تضطلع بها الوكالات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

٢ - يشجع كل دولة عضو على النظر، عند الاقتضاء، في وضع تشريعات أو تدابير قانونية أخرى تجعل من انتهاك عمليات حظر الأسلحة المفروضة من قبل المجلس جريمة جنائية، باعتباره وسيلة لتنفيذ الالتزامات المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه؛

٣ - **يطلب** إلى لجان مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات التي تفرض حالات حظر الأسلحة في أفريقيا أن تدرج في تقاريرها السنوية فرعاً موضوعياً عن تنفيذ حالات حظر الأسلحة وعن الانتهاكات المحتملة للتدابير التي تُبلغ بها اللجان، مع تقديم توصيات عند الاقتضاء فيما يتصل بتعزيز فعالية عمليات حظر الأسلحة؛

٤ - **يشجع** رؤساء اللجان المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه على السعي إلى تهيئة قنوات اتصال مع المنظمات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، وهذه تتضمن، في أفريقيا، آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنة الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى مصادر المعلومات الأخرى، بما فيها الدول الأعضاء، التي سبق ذكرها في المبادئ التوجيهية للجان، من أجل تحسين رصد عمليات حظر الأسلحة من خلال تبادل المعلومات على نحو أوسع نطاقاً وبشكل منتظم مع الأطراف ذات الصلة في المنطقة المعنية؛

٥ - **يكرر طلبه** أن تقوم جميع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسائر المنظمات والأطراف المعنية حيثما كان ذلك مناسباً، بموافاة اللجان المعنية المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه بأي معلومات عن الانتهاكات المحتملة لعمليات حظر الأسلحة المفروضة من قبل المجلس؛

٦ - **يطلب** إلى اللجان المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه أن تتيح للجمهور المعلومات ذات الصلة من خلال وسائل الإعلام المناسبة، بما في ذلك الاستخدام المحسن لتكنولوجيا المعلومات؛

٧ - **يوجب** مبادرة رئيسي اللجنتين المنشأتين عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن الحالتين في أنغولا وسيراليون، على التوالي، بزيارة البلدان في المنطقة، ويدعو اللجان الأخرى إلى الأخذ بهذا النهج، حيثما كان ذلك مناسباً وفي الوقت الملائم، من أجل تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للتدابير الواردة في ولاية كل منها بهدف حث الأطراف على الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة؛

٨ - **يعرب** عن استعداده للنظر، كلما فرض حالة من حالات حظر الأسلحة، في كافة التدابير المناسبة للمساعدة في تنفيذها

وجه الرئيس (السويد) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات سابقة، وإلى نص بيان من الرئيس متفق عليه^(٤٦).

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٩٦ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد على صعيد وزراء الخارجية بشأن الحالة في أفريقيا،

وقد نظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الذي قدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وفقاً للبيان السالف الذكر، فيما يتصل بأهمية تعزيز فعالية عمليات حظر الأسلحة باعتبارها وسيلة للحد من توفر الأسلحة التي تتيح مواصلة النزاعات المسلحة،

وإذ يشدد على مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول،

وإذ يضع في اعتباره إعلان القاهرة لعام ١٩٩٣ الذي ينص على أن لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها هدف أساسي يتمثل في التحسب للنزاعات ومنع حدوثها،

وإذ يؤكد من جديد التزامات جميع الدول الأعضاء بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية، وإذ يشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسلم بأن اللجنة الدولية للتحقيق، التي أنشئت بموجب قراره ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والتي أعيد تنشيطها وفقاً لقراره ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، تشكل مثلاً مجدياً لتعزيز فعالية أي حظر للأسلحة يفرضه المجلس،

١ - **يكرر الإعراب** عن التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعمليات حظر الأسلحة؛

المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. ويرحب بالجهود التي بذلتها بالفعل الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتشجيع زيادة الشفافية والتنسيق في الجهود المتعددة الأطراف المتعلقة بتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. ويرحب بوجه خاص بالجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والمعنون "تحسين التأهب لمنع النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا"، ومتابعة نتائج الاجتماعين اللذين نظمتهما إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأيار/مايو ١٩٩٨. ويشجع جميع الدول والمنظمات المعنية على العمل مع الدول الأفريقية بشكل خاص على أساس المبادرات والمقترحات الأفريقية.

ويشجع المجلس المساهمات المالية والعينية الهادفة إلى تعزيز قدرة أفريقيا في ميدان حفظ السلام، ويحث بوجه خاص الدول الأعضاء على المساهمة في الصناديق الاستثنائية التي تنشئها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتحسين التأهب لمنع النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا.

ويؤكد المجلس دور الأمم المتحدة في وضع معايير عامة لحفظ السلام، ويحث على الامتثال للمبادئ التوجيهية الحالية للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال استخدام "القواعد العشرة لمدونة السلوك الشخصي لذوي الخوذات الزرقاء"، التي وضعت إثر طلب من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويشجع جميع المعنيين بتعزيز قدرة أفريقيا في ميدان حفظ السلام على كفاءة أن يركز التدريب المتصل بحفظ السلام والاضطلاع بعمليات حفظ السلام التركيز الواجب على القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل، فضلا عن قضايا اختلاف نوع الجنس. ويطلب إلى جميع الأطراف التي تضطلع بعمليات حفظ السلام في أفريقيا إبلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال في النزاعات المسلحة، حسب الاقتضاء. في ولايات هذه العمليات وفي تقريرها على حد سواء.

ويؤيد المجلس جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن الدول الأعضاء في مجال التدريب على حفظ السلام.

ويرحب المجلس باستعداد الأمم المتحدة للعمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات بشأن مبادرات التدريب المتاحة. ويرحب بوجه خاص بما يتتو به الأمين العام من إنشاء قاعدة بيانات للأمم المتحدة بشأن التدريب. وبهدف تعزيز قدرة أفريقيا في ميدان حفظ السلام، يطلب المجلس إلى الأمين العام متابعة هذه الخطط، وتضمين قاعدة البيانات معلومات عن الاحتياجات الإقليمية في هذا الميدان والمساهمات الممكنة الإقليمية وغير الإقليمية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، والخبرة المتاحة في مجال التدريب. ويشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المساهمة بالمعلومات في قاعدة

بشكل فعال، ويلاحظ، في هذا السياق، أن التدابير التي من قبيل التحقيق في طرق الاتجار بالأسلحة، ومتابعة الانتهاكات المحددة المحتملة، ونشر من يقومون بالرصد على الحدود وعند نقاط الدخول، قد تكون ذات أهمية، وذلك بالتشاور مع البلدان المعنية؛

٩ - يحث الدول الأعضاء وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر الوكالات الدولية على النظر في توفير مساعدة تقنية وغير تقنية، بالتشاور مع الدول المعنية، بهدف تيسير تنفيذ عمليات حظر الأسلحة؛

١٠ - يشدد على أن عمليات حظر الأسلحة المفروضة من جانب المجلس ينبغي أن تكون لها أهداف محددة بوضوح، وأن تتضمن أحكاما للاستعراض المنتظم للتدابير المتخذة بغية رفعها عند الوفاء بالأهداف، وفقا لأحكام قرارات المجلس المنطبقة؛

١١ - يطلب إلى جميع لجان مجلس الأمن المنشأة بموجب قرارات فرض حظر الأسلحة أن تنظر، عند الاقتضاء، في تطبيق التدابير الواردة في هذا القرار؛

١٢ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٤٧):

يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" الذي قدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويتفق المجلس مع الأمين العام على أن مصادقية الأمم المتحدة في أفريقيا تعتمد إلى حد كبير على استعداد المجتمع الدولي للعمل ولاستكشاف وسائل جديدة لدفع أهداف السلم والأمن في القارة الأفريقية قدما.

والجس، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن السلم والأمن الدوليين، يعرب عن التزامه بممارسة هذه المسؤولية بالنسبة لأفريقيا، ويؤكد على أن تعزيز قدرة أفريقيا على المشاركة في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما فيها العناصر العسكرية والإنسانية والشرطة والعناصر المدنية الأخرى، يشكل أولوية رئيسية.

ويشجع المجلس على زيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في ميدان حفظ السلام وخاصة في مجال بناء القدرات، وذلك بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فضلا عن

في الجلسة ٣٩٢٨، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (السويد) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات سابقة^(٤٨). وبعد ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٩٧ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وقد نظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الذي قدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالحاجة إلى أن تقدم الأمم المتحدة الدعم إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز عملية التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع النزاعات وصون السلم،

وإذ يشير إلى أحكام الفصل الثامن من الميثاق بشأن الترتيبات أو الوكالات الإقليمية، التي تُرسى المبادئ الأساسية التي تنظم أنشطتها وترسي الإطار القانوني للتعاون مع الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يشير أيضا إلى الاتفاق المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بصيغته المستكملة الذي وقعه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ الأمينان العامان للمنظمتين،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما القرارات ١٢/٤٣ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، و ٢٧/٤٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، و ١٧/٤٤ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و ١٤٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢٥/٤٨ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٦٤/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٥٨/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

البيانات. ويشجع الأمين العام على النظر في استخدامات أخرى ممكنة لتقواعد بيانات الأمم المتحدة وتوسيع نطاقها، في حالة الأزمات الإنسانية على سبيل المثال.

ويرحب المجلس أيضا بمقترح الأمين العام إنشاء فريق عمل غير رسمي مكون من دول أفريقية وغير أفريقية تشارك مباشرة في توفير المساعدة في مجال التدريب أو تعني بها.

ويؤكد المجلس أهمية التدريب الذي يهدف إلى تحسين التنسيق والتعاون بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة وعنصر الأنشطة الإنسانية والعناصر المدنية الأخرى لعمليات حفظ السلام، ويشجع الأمين العام والدول الأعضاء على إشراك المنظمات الإنسانية الدولية وغير الحكومية، حسب الاقتضاء، في أنشطة التدريب على حفظ السلام.

ويؤكد المجلس أهمية توافر أفراد مدربين بشكل لائق، ومعدات مناسبة لجميع عناصر عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، يشجع على زيادة مشاركة الدول الأعضاء، ولا سيما من أفريقيا، في الترتيبات الاحتياطية التي تقوم بها الأمم المتحدة، ويشجع المجلس أيضا على استخدام فرق الأمم المتحدة للمساعدة في مجال التدريب كأداة مفيدة في دعم التدريب على حفظ السلام على الصعيد الوطني. ويدرك قيمة عمليات التدريب المشتركة فضلا عن إقامة شراكات بين الدول التي تحتاج وحدها إلى معدات والدول والمنظمات القادرة على مساعدتها. ويشجع أيضا على تبادل الدروس المستفادة من العمليات السابقة.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام دراسة سبل تحسين توافر السوقيات لجهود حفظ السلام في أفريقيا.

ويؤكد المجلس على الحاجة إلى إطلاعه بشكل تام على أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها أو تخطط لها المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، ويؤكد أن تحسين تدفق المعلومات وعقد جلسات إحاطة منتظمة بين أعضاء المجلس، والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في عمليات حفظ السلام والدول المساهمة بقوات والدول الأعضاء المشاركة الأخرى، لهما دور هام في المساعدة في تعزيز قدرة أفريقيا في ميدان حفظ السلام. وفي ذلك السياق، يشجع المجلس الأمين العام على إقامة اتصال ملائم للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويدعو تلك المنظمات والدول الأعضاء إلى تزويد المجلس والأمين العام بمعلومات عن أنشطتها في ميدان حفظ السلام.

المقرر المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٢٨): القرار ١١٩٧ (١٩٩٨)

أو منظمات أخرى. بمعدات، كما يشجع الأمين العام على تيسير الجهود المبذولة لهذا الغرض، ويطلب منه النظر في أمر وضع إطار لتنسيق مثل هذه الشراكات؛

٦ - **ينبغي** على شتى المبادرات التي اتخذتها عدة دول من أجل تعزيز درجة التأهب الأفريقي للمشاركة في العنصر العسكري وعنصر الشرطة وعنصر الأنشطة الإنسانية وغيرها من العناصر المدنية لعمليات حفظ السلام، ويشجع في هذا السياق على التدريب وتمارين المحاكاة والحلقات الدراسية المشتركة مع أفراد حفظ السلام الأفارقة؛

٧ - **يوجب** بمقتراح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنشاء مجلس حكماء في آليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن بهدف تيسير جهود الوساطة، ويحث الأمين العام على أن يساعد، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تيسير إنشائه والمساعدة في كفالة فعاليته؛

ثانيا

٨ - **يؤيد** إنشاء مكتب اتصال للعمل الوقائي تابع للأمم المتحدة في منظمة الوحدة الأفريقية، ويحث الأمين العام على النظر في السبل الكفيلة بجعل هذا المكتب أكثر فعالية وكذلك في إمكانية تعيين موظفي اتصال لعمليات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا التي يأذن بها المجلس؛

٩ - **يشجع** على تعزيز عملية التشاور والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، على الصعيد الميداني وصعيد القرار على السواء. ويسلم بأن تعيين ممثلين خاصين مشتركين قد يكون مفيدا في تعزيز هذه الأهداف؛

١٠ - **يوجب** بموافقة كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونهما بشأن تدابير منع النزاعات في أفريقيا وتسويتها، ويدعو في هذا الصدد الأمين العام إلى:

(أ) اتخاذ تدابير لتحسين تدفق المعلومات عن طريق آليات منظمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا؛

(ب) وضع مؤشرات مشتركة للإنذار المبكر، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، وتبادل معلومات الإنذار المبكر، حسب الاقتضاء، في الميدان مع ممثليها الميدانيين ومع مقارها؛

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة من ناحية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا من ناحية أخرى،

وإذ يوجب بالاجتماع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعقود بنيويورك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨،

وإذ يلاحظ أن الترتيبات دون الإقليمية في أفريقيا، فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية من خلال آلياتها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، تنمي قدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية، وإذ يشجع الدول الأفريقية على استخدام هذه الترتيبات والآليات في مجال منع النزاعات وصون السلم في أفريقيا،

أولا

١ - **يحث** الأمين العام على أن يساعد، باستخدام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحسين التأهب لمنع النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، في إنشاء نظام للإنذار المبكر داخل منظمة الوحدة الأفريقية، على نمط النظام الذي تستخدمه حاليا الأمم المتحدة، وأن يساعد في تعزيز وتشغيل مركز إدارة النزاعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية وغرفة عملياتها؛

٢ - **يشجع** على تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني ولصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويشجع أيضا الأمين العام على وضع استراتيجية بهدف زيادة تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني؛

٣ - **يطلب** من الأمين العام الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز وضع تعاليم مقبولة لشكل مشترك لحفظ السلام وإطلاع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا على ما يوجد حاليا من تعاليم حفظ السلام ومفاهيم العمليات؛

٤ - **يدعو** الأمين العام إلى مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا على إنشاء أفرقة لتقييم السوقيات عن طريق إمدادها بالمعلومات عن إنشاء أفرقة تقييم السوقيات التابعة للأمم المتحدة وتكوينها وأساليبها وأدائها لعملها، ويدعو أيضا الأمين العام إلى مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على تحديد الاحتياجات من السوقيات والاحتياجات المالية لعمليات حفظ السلام الإقليمية أو دون الإقليمية التي يأذن بها المجلس؛

٥ - **يشجع** إقامة شراكات بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تساهم فيها دولة أو أكثر أو منظمة أو أكثر بقوات وتساهم فيها دول

مجلس الأمن من ممثل النمسا يحيل بها رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ من نائب مستشار النمسا ووزير الخارجية الاتحادي للنمسا، بصفته رئيساً لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن، بشأن البند قيد النظر^(٥٠). وأشارت إلى أن المجلس قد أنشأ فريقاً عاملاً مخصصاً لأفريقيا لاستعراض جميع التوصيات الواردة في التقرير ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين. واستناداً إلى المقترحات التي تقدم بها الفريق العامل، اتخذ المجلس مؤخراً قرارين واعتمد بياناً رئاسياً^(٥١).

واعترف رئيس بوركينافاسو مفتتحاً المناقشة، بمدى المشاكل الأمنية في أفريقيا ودرجة تعقيدها. ولفت الانتباه إلى عدة مناطق لا تزال الأزمات قائمة فيها، فضلاً عن الصراعات الجديدة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. واعترافاً منه بأن التنمية الاقتصادية بعدد آخر للسلم، اقترح عقد مؤتمر قمة لمعالجة المسائل الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية في أفريقيا^(٥٢).

وأعرب الأمين العام عن ارتياحه للطريقة البناءة التي بدأ بها المجلس، عن طريق فريقه العامل المخصص، في تناول التوصيات الواردة في التقرير. وقال إن المجلس قد أظهر أيضاً التزامه بتحقيق الأهداف الواردة في التقرير، من خلال إنشاء أفرقة عاملة واتخاذ قرارات والإذن بإنشاء عمليتين جديدتين لحفظ السلام. وأخذت الأمم المتحدة تتبع على نحو متزايد

(٥٠) S/1998/876.

(٥١) القرار ١١٩٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تعزيز فعالية حالات حظر الأسلحة التي فرضها المجلس؛ والقرار ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع النزاعات وصون السلم؛ والبيان الرئاسي المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام (S/PRST/1998/28).

(٥٢) S/PV.3931، الصفحات ٣ إلى ٥.

(ج) الترتيب بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، للقيام من حين لآخر بتنظيم زيارات للموظفين بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا؛

(د) الترتيب، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، لعقد اجتماعات خيرية مشتركة حول بعض المجالات المحددة للإنذار المبكر والوقاية، بما في ذلك إجراء استعراضات مشتركة للنزاعات المحتملة والقائمة بهدف تنسيق المبادرات والإجراءات؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن ينفذ هذا القرار في سياق جهوده المبذولة حالياً لتنمية أواصر التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا معتمداً، حسب الاقتضاء، على الصندوق الاستئماني وأن يبقى المجلس على علم، بصفة دورية وحسب الاقتضاء، بمدى تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٣١): بيان من الرئيسة

في الجلسة ٣٩٣١، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعت الرئيسة (السويد) السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينافاسو ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، وكذلك السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لهذه المنظمة، للجلوس إلى طاولة المجلس.

وقالت الرئيسة إن المجلس، الذي كان معروضاً عليه تقرير الأمين العام عن أسباب التراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها^(٤٩)، يعقد اجتماعه الوزاري الثاني بشأن أفريقيا. ثم لفتت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيسة

S/1998/318 (٤٩)

وستتمول عملية إعادة بناء السلام حيثما دمرته الحرب. وستتلحى أيضا بالمسؤولية في سياستها الخاصة بتصدير الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم بريطانيا العملية الديمقراطية في أفريقيا من خلال تمويل أنشطة توعية الناخبين وتوفير مراقبي الانتخابات، وستدعم حقوق الإنسان من خلال معونتها التنموية^(٥٥).

وقالت وزيرة خارجية الولايات المتحدة إن الصراعات في أفريقيا تحدث أضرارا بليغة - بإضعاف الثقة على الصعيد الإقليمي، وإضاعة فرص التنمية، والأهم، فقدان الأرواح البشرية. والقادة الأفارقة مخيرون؛ فيما كانهم أن يقودوا أمهم نحو مستقبل يقوم على التعاون؛ أو أن يواصلوا الانزلاق نحو ماضٍ ملؤه الحقد والعنف وعدم الاستقرار والعزلة. ولا يمكن لأحد غيرهم أن يحدد خيارهم. غير أنها قالت إن للمجتمع الدولي دورا بالغ الأهمية. فبالعمل معاً، يمكن للدول الأعضاء أن تجعل حل النزاعات عن طريق العنف أكثر صعوبة، أو أن تجعل اختيار طريق السلام أمراً سهلاً على الدول الأفريقية. وعلى سبيل المثال، بإمكانها أن تحد من نقل الأسلحة إلى مناطق الصراع وأن تدعم وقفاً اختيارياً لبيع الأسلحة التي من شأنها أن تذكى تلك الصراعات^(٥٦).

وأعرب ممثل الصين عن قلقه إزاء العدد المتزايد للصراعات في أفريقيا، التي لم تخلف آثاراً ضارة على الوحدة والاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة فحسب، بل أثرت أيضاً على السلام في العالم. وقال إن حكومة بلده تحث المجتمع الدولي على دعم جهود المنظمات الإقليمية في أفريقيا لمنع الصراعات وحلها، من خلال توفير الدعم المادي والمالي

نهما شاملاً وكلياً لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام. كما أنها بدأت تطبيق الدروس المستخلصة، أي أن المساعدة الانتخابية يجب أن تكون جزءاً من عملية بناء الديمقراطية؛ وأن ضمان حقوق الإنسان من شأنه أن يكفل الحرية السياسية؛ وأن التنمية السياسية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المنظمة، في شراكة مع منظمة الوحدة الأفريقية، على السعي بنشاط إلى إنهاء كل الأزمات في أفريقيا وتخفيف المعاناة عن سكانها المدنيين. لكنه شدد على أنه بدون تصميم الأطراف المعنية، لا يمكن للمنظمة أن تفعل شيئاً آخر ذا شأن عدا تقديم "ضمان" المساعدة الإنسانية، وكثيراً ما يكون ذلك بصعوبة بالغة ومخاطرة شديدة^(٥٣).

وقال الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إن القارة لا تزال تواجه مشاكل اجتماعية اقتصادية خطيرة. فعلى الجبهة السياسية، وعلى الرغم من بعض التطورات المشجعة، تسببت النزاعات الإقليمية في خسائر في الأرواح ودمار ومعاناة بشرية. وأشار إلى أنه على الرغم من بذل ما يلزم من جهود لمواصلة التركيز على السلام والأمن والاستقرار، فإنه ينبغي أيضاً عدم إغفال ضخامة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تدخل في صلب قضية السلام في أفريقيا^(٥٤).

وأكد وزير الدولة لشؤون الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة التزام بلده بتحقيق الأهداف الرئيسية للتقرير. وقال إن المملكة المتحدة ستساعد في بناء الازدهار من خلال تعزيز التجارة الأفريقية وتخفيض الديون الأفريقية وتعزيز التنمية وتشجيع الإدارة الاقتصادية الرشيدة. وستعطي الأولوية لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات في القارة، وستدعم منظمة الوحدة الأفريقية في مبادراتها لحفظ السلام؛

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١٢.

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٤.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

هياكل إقليمية، ولا سيما تلك التي تقتضي استخدام القوة، يجب أن تكون بإذن صريح من المجلس^(٦١).

وأوضحت الرئيسة، في معرض حديثها بصفحتها ممتلئة السويد، أنه يتعين على المجلس، لدى تحديد مسؤوليته عن السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، أن يتطلع إلى الأمام لرؤية ما يمكن القيام به على نحو مختلف وأفضل. فأولا وقبل كل شيء، يجب على المجلس أن يكون مستعدا للعمل، في أفريقيا كما في أي مكان آخر: من الإنذار المبكر والوقاية والإقناع السياسي إلى حفظ السلام، وإذا لزم الأمر، إلى التصرف وفقا للفصل السابع، وكذلك بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ويجب عليه أن يدعم أيضا الجهود الأفريقية في مجال الأمن، دون تقليل مشاركته إلى الحد الأدنى، من أجل ضمان الدعم الإقليمي للحلول السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس ومنظومة الأمم المتحدة العمل على سد الفجوة بين العمل السياسي والعمل الإنساني. وأخيرا، يتعين على المجلس أن يتأكد من أن تُعطي منظومة الأمم المتحدة ككل، جنبا إلى جنب مع المنظمات الأفريقية، الأولوية التامة لمنع نشوب النزاعات^(٦٢).

ولدى استئناف رئيسة المجلس مهامها، أدلت باسم المجلس بالبيان التالي^(٦٣):

اجتمع مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على صعيد وزراء الخارجية، وفقا لقراره ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، لتقييم التقدم المحرز في تحقيق السلم والأمن في أفريقيا منذ الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وهو يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ويكرر الإعراب عن تقديره للأمين العام إزاء تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

الضروري لأمنها وآلية حفظ السلام، دون فرض أي شروط سياسية^(٥٧).

وأشار ممثل كوستاريكا إلى أن وفد بلده شارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المخصص لأفريقيا^(٥٨). وقد اتخذ الفريق منذ إنشائه قرارات هامة بشأن مسائل مثل دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع النزاعات وحفظ السلام؛ والتعزيز الفعال لنظم الجزاءات التي فرضها المجلس؛ والموارد المتاحة لأفريقيا من أجل حفظ السلام^(٥٩).

وذكر ممثل فرنسا أن عدد الصراعات الأفريقية ارتفع في الواقع. وفي حين أن الأثر المعدي لتلك الأزمات هو ما يبرر ضرورة قيام المنظمات الإقليمية بدور أكبر، يجب على المجلس أن يظل هو من يقوم بالمسؤولية الأساسية عن عمليات حفظ السلام والعمليات الأمنية على الصعيد الدولي، في أفريقيا وفي كل مكان. وقال إن حفظ السلام لا يمكن أن يعتمد فقط على تبديل التحالفات أو التمويل الطوعي، وأكد على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة للتدخل^(٦٠).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي أيضا عن قلقه إزاء تزايد عدد النزاعات في جميع أنحاء أفريقيا وأثرها المزعزع للاستقرار في مناطق بأكملها. وأشار إلى أن الميثاق يشجع المنظمات الإقليمية على اتخاذ مبادرات أكبر في مجال الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات. وفي الوقت نفسه، ينص أيضا على أن العمليات العسكرية التي تقوم بها

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

(٥٨) المنشأ عملا بالقرار ١١٧٠ (١٩٩٨).

(٥٩) S/PV.3931، الصفحات ١٩ إلى ٢١.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣ و ٣٤.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦ و ٣٧.

(٦٣) S/PRST/1998/29.

ويطلب المجلس بإلحاح إلى الدول الأفريقية وكافة الأطراف المعنية أن تقدم الدليل العملي على توفر الإرادة السياسية لتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وليس بالطرق العسكرية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم القانون الإنساني الدولي، وسيادة دول المنطقة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وهو يشجع أيضا دول المنطقة على مواصلة تحسين تنفيذ أسلوب الحكم الرشيد والاضطلاع بمختلف الإصلاحات اللازمة لتشجيع النمو الاقتصادي. وهو يدعو المجتمع الدولي إلى مد يد المساعدة للجهود التي تشرع فيها الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تحقيق هذه الغايات.

ويعرب مجلس الأمن، من جانبه، عن التزامه المتجدد بالمساهمة في حل النزاعات في أفريقيا. وفي هذا السياق، يذكر بمقرراته خلال السنة الماضية التي يأذن فيها بإنشاء عمليتين جديدتين للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، للمساعدة في الجهود الرامية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ويعرب أيضا عن عزمه على مواصلة تحسين قدرته على منع حدوث النزاعات عن ذي قبل، وجعل استجاباته للنزاعات أكثر كفاءة وفعالية، ويؤكد دعمه للتدابير المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جهود بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

وقد بدأ مجلس الأمن، استنادا إلى توصيات من الفريق العامل المخصص التابع له والمنشأ عملا بقراره ١١٧٠ (١٩٩٨)، في اتخاذ خطوات ملموسة كجزء من استجابة شاملة وأوسع نطاقا للتوصيات المقدمة من الأمين العام. وقد اتخذ المجلس إجراءات للمساعدة في تعزيز دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع حدوث النزاعات وصون السلم. كما اتخذ إجراءات لتعزيز فعالية عمليات حظر الأسلحة التي فرضها المجلس، وتناول المجلس كذلك ضرورة دعم التعزيز المقدم لقدرة أفريقيا على حفظ السلام.

ويشجع مجلس الأمن الفريق العامل المخصص على مواصلة عمله، وفقا لولايته، وعلى تقديم مزيد من التوصيات العملية إلى المجلس، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وضع حد لتدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا وداخلها وبالتدابير الرامية إلى مساعدة الحكومات المضيفة في أفريقيا على صون أمن وحياة مخيمات اللاجئين وإلى تعزيز قدرة المجلس على رصد الأنشطة التي يأذن بها وإن كانت تنفذها دول أعضاء أو ائتلافات من الدول الأعضاء.

وإذ يدرك مجلس الأمن أن تحديات تحقيق السلم والأمن في أفريقيا عملية مستمرة، فإنه سيواصل تقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، على مستوى وزراء الخارجية، كل سنتين، تمشيا مع قراره ١١٧٠ (١٩٩٨).

ويؤكد المجلس من جديد التزامه قبل أفريقيا في مجالي منع النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين، من منطلق الاضطلاع بمسؤوليته في إطار ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد من جديد أيضا مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

ويشدد مجلس الأمن على أن المجتمعات السلمية تستند إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الكائن البشري وأهميته. وهو يسلم بالرابطة الوثيقة القائمة بين تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنع النزاعات. ويؤكد أن السعي للسلام في أفريقيا يتطلب اتباع نهج شامل منسق حازم، يتضمن القضاء على الفقر وتشجيع الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب منع النزاعات وحلها، بما في ذلك حفظ السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد على أن الإرادة السياسية الحقيقية ضرورية، في أفريقيا وخارجها، من أجل تحقيق نتائج دائمة فيما يتصل ببلوغ هذه الغايات، ويؤكد أن ثمة حاجة ماسة إلى قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية وسائر المؤسسات ذات الصلة بالاستمرار في النظر في اتخاذ إجراءات مناسبة استجابة للتوصيات الشاملة التي قدمها الأمين العام في تقريره.

ويسلم مجلس الأمن بما تحقق من تطورات إيجابية في أفريقيا في العام الماضي، وهو يرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية في تعزيز إرساء الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وهو يثني على جهود الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، لحل النزاعات بالوسائل السلمية. وهو يرحب بالتقدم المحرز في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي عملية السلام في بوروندي. وهو يحث جميع الدول والهيئات ذات الصلة على توفير الدعم المالي والتقني من أجل تعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية الخاصة بمنع النزاعات، وصون السلم والأمن، وتسوية الخلافات. وهو يطالب بتحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية من أجل دعم هذه الجهود.

ويعرب المجلس عن قلقه المتواصل إزاء عدد وحدة النزاعات في أفريقيا، والترابط فيما بينها، وخاصة فيما يتعلق بظهور نزاعات جديدة خلال العام الماضي. وثمة أمور مثيرة للقلق البالغ، من بينها نزاع الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وعودة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوقف عملية السلام في أنغولا، واستمرار العنف في سيراليون، وحالات الطوارئ المعقدة في الصومال والسودان. وهذه الحالات، التي تهدد أحيانا الاستقرار في أجزاء كبيرة من القارة، تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل الدول الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لمنع وقوع المزيد من المآسي.

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع،

وإذ يعترف بالخبرة الواسعة النطاق التي اكتسبتها الدول الأفريقية في استضافة اللاجئين وفي معالجة الآثار الناجمة عن مخيمات ومستوطنات اللاجئين،

وإذ يشدد على الصفة المدنية والإنسانية لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، ويؤكد في هذا الصدد عدم مقبولية استخدام اللاجئين وغيرهم من الأشخاص في مخيمات ومستوطنات اللاجئين لتحقيق أغراض عسكرية في بلد اللجوء أو في بلد المنشأ،

وإذ يلاحظ الأسباب المختلفة لانعدام الأمن في مخيمات ومستوطنات اللاجئين في أفريقيا، بما في ذلك وجود عناصر مسلحة أو عسكرية أو أشخاص آخرين غير مستوفين لشروط الحماية الدولية التي تمنح للاجئين أو غير محتاجين على أي نحو آخر للحماية الدولية، والخلافات داخل تجمعات اللاجئين، والتراعات بين اللاجئين والسكان المحليين، والجرائم العادية وجرائم قطع الطرق، وتدفق الأسلحة،

وإذ يقر بضرورة اتخاذ خطوات لمساعدة الدول الأفريقية على تحسين أمن اللاجئين وإبقاء الصفة المدنية والإنسانية لمخيمات ومستوطنات اللاجئين وفقاً للقانون الدولي المتعلق باللاجئين وبحقوق الإنسان والقانون الإنساني،

وإذ يشدد على الاحتياجات الأمنية الخاصة التي ينفرد بها النساء والأطفال والمسنون الذين هم أضعف الفئات في مخيمات ومستوطنات اللاجئين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٢ و ١٣٢/٥٢ المؤرخين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ والمتعلقين، على التوالي، بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحقوق الإنسان والهجرات الجماعية،

١ - يؤكد من جديد أهمية المبادئ المتعلقة بمركز اللاجئين والمعايير الموحدة لمعاملتهم الواردة في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والمؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧؛

٢ - يشدد على الأهمية الخاصة للأحكام الواردة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، والمؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩؛

٣ - يؤكد المسؤولية الأساسية التي تتحملها الدول المضيفة للاجئين لكفالة أمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين وصفحتها الإنسانية والمدنية وفقاً للقانون الدولي المتعلق باللاجئين وبحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

المقرر المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
(الجلسة ٣٩٤٥): القراران ١٢٠٨ (١٩٩٨)
و ١٢٠٩ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٩٤٥، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرارين كانا قد أعدا أثناء مشاورات سابقة^(٦٤). وأشار إلى أن المجلس قد بت في أول مجموعة من المقترحات التي قدمها الفريق العامل المخصص لأفريقيا. وقال إن المجلس سيعتمد الآن تدابير ملموسة إضافية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الأول للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً البيانات التي أدلى بها رئيسه في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ يؤكد أن توفير الأمن للاجئين وصون الصفة المدنية والإنسانية لمخيمات ومستوطنات اللاجئين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية لأحوال اللاجئين، ويمكن أن يسهما في صون السلم والأمن الدوليين،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" الذي قدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقاً لبيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،

(٦٤) S/1998/1090 و S/1998/1091.

الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية على الشروع في برامج منسقة لتقديم المشورة والتدريب والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى الدول الأفريقية التي تستضيف تجمعات اللاجئين، بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ الالتزامات المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه، ويشجع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة على المشاركة في هذه البرامج المنسقة عند الاقتضاء؛

١٠ - يشجع الأمين العام والدول الأعضاء المشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام على مواصلة كفالة تركيز التدريب، على النحو الواجب، على القانون الدولي المتعلق باللاجئين وبحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما أمن اللاجئين وإبقاء الصفة المدنية والإنسانية لمخيمات ومستوطنات اللاجئين؛

١١ - يعرب عن تأييده لتضمين الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة وحدات عسكرية ووحدات شرطة وأفراد مدربين على القيام بالعمليات الإنسانية، بالإضافة إلى المعدات ذات الصلة، التي يمكن لهيئات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعتمد عليها في إسداء المشورة والقيام بالإشراف وتوفير التدريب والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة المتصلة بصون أمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين وصفتها المدنية والإنسانية، بالتنسيق حسب الاقتضاء مع الدول الأفريقية المضيفة للاجئين؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في إنشاء فئة جديدة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحسين التأهب لمنع النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، لدعم القيام، حسب الضرورة، وإضافة إلى موارد التمويل القائمة، بتوفير المشورة والإشراف والتدريب والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة المتصلة بصون أمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين وصفتها المدنية والإنسانية، بما في ذلك الأنشطة المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه، ويحث الدول الأعضاء على التبرع لهذا الصندوق؛

١٣ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، وأن يقيي المجلس على علم بالتطورات الحاصلة في أفريقيا والمتصلة بأمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين وصفتها المدنية والإنسانية، التي تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وأن يوصي، في هذا الخصوص، بتدابير محددة، من قبيل تلك المذكورة في الفقرة ٧ أعلاه؛

١٤ - يعرب عن استعداده للنظر في التوصيات المشار إليها في الفقرة ١٣ أعلاه وفقاً لمسؤولياته بموجب الميثاق؛

١٥ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، وجميع المنظمات الإقليمية ودون

٤ - يهيب بالدول الأفريقية زيادة إنشاء المؤسسات ووضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون الدولي المتعلقة بمركز اللاجئين ومعاملتهم، والأحكام الواردة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما المتعلقة منها بإقامة اللاجئين على مسافة معقولة من حدود بلدهم الأصلي وفصل اللاجئين عن الأشخاص الآخرين المستوفين لشروط الحماية الدولية التي تمنح للاجئين أو غير المحتاجين، على أي نحو آخر، للحماية الدولية، وفي هذا الخصوص يحث الدول الأفريقية على أن تلتزم المساعدة الدولية، حسب الاقتضاء؛

٥ - يسلم بالمسؤولية الرئيسية التي تتحملها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بمساعدة الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، لدعم الدول الأفريقية في ما تطلع به من أعمال موجهة نحو الاحترام والتنفيذ الكاملين لأحكام القانون الدولي المتعلقة بمركز اللاجئين ومعاملتهم، ويطلب من المفوضية السامية أن تبقى، حسب الحاجة، على اتصال وثيق بالأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، والدول المعنية في هذا الصدد؛

٦ - يلاحظ أنه يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير من جانب المجتمع الدولي للمشاركة في تحمل العبء الواقع على كاهل الدول الأفريقية المضيفة للاجئين ودعم جهودها الرامية إلى كفالة أمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين وصفتها المدنية والإنسانية، بما في ذلك في مجالات إنفاذ القانون، ونزع سلاح العناصر المسلحة، وتقليص تدفق الأسلحة إلى مخيمات ومستوطنات اللاجئين، وفصل اللاجئين عن الأشخاص الآخرين المستوفين لشروط الحماية الدولية التي تمنح للاجئين أو غير المحتاجين، على أي نحو آخر، للحماية الدولية، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم؛

٧ - يلاحظ أيضاً أن مجموعة التدابير المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه يمكن أن تشمل التدريب، والمشورة والمساعدة المتعلقة بمسائل النقل والإمداد والمسائل التقنية، والدعم المالي، وتعزيز الآليات الوطنية لإنفاذ القانون، وتوفير حراس للأمن أو الإشراف عليهم، ونشر قوات الشرطة والقوات العسكرية الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يستجيب، حسب الاقتضاء، للطلبات الواردة من الدول الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية التماساً للمشورة والمساعدة التقنية في تنفيذ القانون الدولي المتعلق باللاجئين وبحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتصل بهذا القرار، بما في ذلك من خلال البرامج التدريبية الملائمة والحلقات الدراسية؛

٩ - يحث المفوضية السامية وغيرها من هيئات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والدول الأعضاء، ومنظمة

بروتوكول لمكافحة إنتاج الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة،

وإذ يرحب كذلك بالعمل المتواصل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي يقوم به الأمين العام عملاً بقراري الجمعية العامة ٧٠/٥٠ بقاء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣٨/٥٢ بقاء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بما في ذلك العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين الذين رشحهم الأمين العام، وإذ يلاحظ النتائج المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفيها والواردة في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧،

وإذ يرحب بقرار الأمين العام تنسيق جميع الإجراءات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال الإجراء التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عُنت إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة جهة التنسيق المعنية به،

وإذ يشيد بالمبادرات الوطنية والثانية ودون الإقليمية الجاري اتخاذها في أفريقيا في سبيل مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، كالمبادرات المتخذتين في مالي وموزامبيق، من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،

وإذ يرحب بقرار منظمة الوحدة الأفريقية إعداد تقرير عن الحالة في أفريقيا يتضمن معلومات مفصلة عن حجم مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة وتوصيات بشأن السياسات المناسبة،

١ - **يعرب عن قلقه العميق** إزاء الأثر المزعزع للاستقرار الذي تحدثه التدفقات غير المشروعة للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، إلى أفريقيا وفيها، وإزاء الإفراط في تكديس هذه الأسلحة وتداولها، الأمر الذي يهدد الأمن القومي والإقليمي والدولي ويسبب عواقب وخيمة بالنسبة للتنمية والحالة الإنسانية في القارة؛

٢ - **يشجع** الدول الأفريقية على سن قوانين تتعلق بحيازة واستخدام الأسلحة محلياً، تشمل إنشاء آليات وطنية قانونية وقضائية لتنفيذ هذه القوانين تنفيذاً فعالاً، وفرض ضوابط فعالة على الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، ويشجع أيضاً المجتمع الدولي على المساعدة في هذه الجهود بالتشاور مع الدول الأفريقية؛

٣ - **يؤكد** أهمية قيام جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المشتركة في صناعة الأسلحة أو تسويقها، بتقييد نقل الأسلحة التي يمكن أن تثير النزاعات المسلحة أو تطيل أمدتها أو تزيد من حدة التوترات أو النزاعات القائمة في أفريقيا، كأن تقوم بذلك من خلال وقف نقلها ووقف اختيارها؛

٤ - **يشجع** الدول الأفريقية على الاشتراك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ويشجع أيضاً على إنشاء سجلات

الإقليمية أن تنظر، حسب الاقتضاء، في تطبيق التدابير الواردة في هذا القرار في مناطق أخرى خلاف أفريقيا؛

١٦ - **يقرر** أن يُتقَى هذه المسألة قيد النظر.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الثاني للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه كالتالي:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، و ١١٩٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ يشير إلى البيانات التي أدلى بها رئيسه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وقد نظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" بشأن أهمية وقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفيها،

وإذ يسلم بالصلة الوثيقة بين مشكلة التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفيها والسلم والأمن الدوليين،

وإذ يسلم مع القلق بأن الدوافع التجارية والسياسية تلعب دوراً مهماً، على نحو غير ملائم، في نقل وتكديس الأسلحة الصغيرة في أفريقيا بصورة غير مشروعة،

وإذ يؤكد الصلة الوثيقة بين السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، وضرورة تصدي المجتمع الدولي للتصدي المتمثل في التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفيها تصدياً شاملاً لا يقتصر على مجال الأمن بل يعنى أيضاً بمجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يعيد تأكيد حق الدول الأفريقية في شراء أو إنتاج الأسلحة الضرورية لتلبية احتياجاتها المشروعة الخاصة بالأمن القومي والنظام العام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي ومبادئه،

وإذ يرحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة سويسرا بأن تستضيف في جنيف، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، مؤتمراً دولياً يعنى بجميع جوانب التجارة غير المشروعة بالأسلحة،

وإذ يرحب أيضاً بعملية التفاوض في فيينا المتعلقة بوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك وضع

٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والخبرة التي اكتسبتها، ويطلب إلى الأمين العام أن ينظر في إمكانية تطبيق تدابير من هذا القبيل على مناطق النزاع الأخرى في أفريقيا، مع التشديد بصفة خاصة على مصادر هذه الأسلحة، وأن يقدم توصيات إلى المجلس عند الاقتضاء؛

١٢ - يشجع الأمين العام على أن يستكشف بالتشاور مع الدول الأعضاء سبل جمع وتبادل ونشر المعلومات، بما فيها المعلومات التقنية المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة، وما لها من تأثير مزعزع للاستقرار، بغية تحسين قدرة المجتمع الدولي على منع تفاقم النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، فضلا عن تحسين سبل التبادل السريع للبيانات بشأن الانتهاكات المحتملة لحالات حظر توريد الأسلحة؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في السبل العملية للتعاون مع الدول الأفريقية في تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لجمع الأسلحة والتخلص منها وتدميرها على أساس طوعي، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق لدعم هذه البرامج؛

١٤ - يعترف بالمساهمة المهمة التي تؤديها برامج جمع الأسلحة والتخلص منها وتدميرها على أساس طوعي في حالات معينة من حالات ما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا، ويعرب عن اعترامه بالنظر في أن يدرج، عند الاقتضاء، سبل تيسير إنجاح تنفيذ هذه البرامج في ولايات عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مستقبلا في أفريقيا بناء على توصيات الأمين العام؛

١٥ - يهيب بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء آليات وشبكات إقليمية فيما بين السلطات المعنية للدول الأعضاء فيها من أجل تبادل المعلومات في مكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛

١٦ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

(الجلسة ٣٩٥٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٥٠، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال،

مناسبة إقليمية أو دون إقليمية للأسلحة التقليدية بناء على اتفاق تتوصل إليه الدول الأفريقية المعنية، ويشجع كذلك الدول الأعضاء على استكشاف طرق ملائمة أخرى لتعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة إلى أفريقيا وفيها؛

٥ - بحث الدول الأعضاء التي تحوز الخبرة الفنية المناسبة على التعاون مع الدول الأفريقية بغية تعزيز قدرتها على مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، بما في ذلك عن طريق تعقب عمليات النقل غير المشروع للأسلحة وتحريمها وقطع الطريق عليها؛

٦ - يوجب بإعلان فرض الوقف الاختياري المعتمد من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ويحث المنظمات دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا على النظر في اتخاذ تدابير مماثلة؛

٧ - يشجع الدول الأفريقية على دراسة الجهود المضطلع بها في مناطق أخرى، كالجهود التي تضطلع بها منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لمنع ومكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، والنظر في اتخاذ تدابير مماثلة حسب الاقتضاء؛

٨ - يوجب باعتزام الأمين العام إيلاء أولوية عليا لدور الأمم المتحدة في العمل على تحسين فهم العواقب المباشرة وغير المباشرة للتدفقات غير المشروعة للأسلحة، ويؤكد أهمية إطلاع الجمهور، على أوسع نطاق ممكن، على الأثر السلبي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفيها؛

٩ - يشجع الأمين العام على استكشاف سبل تحديد هويات تجار الأسلحة الدوليين الذين يعملون بما يخالف القوانين الوطنية أو تدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة على نقل الأسلحة إلى أفريقيا وفيها؛

١٠ - يشجع أيضا الأمين العام على تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة في سبيل جمع واستعراض وتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، وإتاحة المعلومات، عند الاقتضاء، عن طبيعة التجارة الدولية غير المشروعة بالأسلحة مع أفريقيا وفيها وعن النطاق العام لهذه التجارة؛

١١ - يكرر تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ مقررات المجلس المتعلقة بحظر توريد الأسلحة، ويلاحظ في هذا الصدد الآثار الأوسع نطاقا للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت بموجب قراره ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأعيد تنشيطها وفقا لقراره ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ

للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ويرى مجلس الأمن أيضا أنه بالإمكان تعزيز رصد هذه الأنشطة، عندما يكون ذلك ضروريا أو مستصوبا، بإدخال عناصر مدنية معينة تتناول على سبيل المثال قضايا الحقوق السياسية وحقوق الإنسان داخل البعثات والعمليات. وفي هذا السياق، يقر مجلس الأمن أيضا بأن إلحاق موظف أو فريق اتصال تابع للأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى تحسين تدفق المعلومات بين المجلس والمشاركين في الاضطلاع بأي عملية يأذن بها المجلس وينفذها ائتلاف من الدول الأعضاء أو منظمة إقليمية أو دون إقليمية. ويعرب المجلس عن استعداده لأن ينظر، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، في إمكانية تعيين موظفي اتصال لهذه العمليات على أساس توصيات من الأمين العام وعلى النحو المقترح في الفقرة ٨ من قرار المجلس ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. كما يعرب المجلس عن استعداده، فيما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، للنظر، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، في جدوى تعيين موظفي اتصال في مقر المنظمة.

ويؤكد مجلس الأمن أيضا أن رصد هذه العمليات يمكن تعزيزه بتحسين تدفق المعلومات وتبادلها عن طريق حملة أمور منها تقديم التقارير بانتظام، كما في حالة البعثة الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن طريق عقد اجتماعات إحاطة منتظمة بين أعضائه والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء التي تقوم بهذه العمليات، والدول الأعضاء المساهمة بقوات وغيرها من الدول الأعضاء المشاركة.

ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام رأيه الذي مفاده أن إحدى الوسائل الممكنة لرصد أنشطة القوات التي أذن بها، والمساهمة أيضا في نفس الوقت في الجوانب الأوسع نطاقا لعملية السلام، هي النشر المشترك لمراقبي الأمم المتحدة وموظفيها الآخرين مع عملية تضطلع بها منظمة إقليمية أو دون إقليمية أو ائتلاف من الدول الأعضاء. ويتفق المجلس مع الأمين العام على أنه رغم عدم إمكان تحقيق هذا التعاون في جميع الحالات، فإن النشر المشترك يمكن أن يسهم إسهاما مهما في جهود حفظ السلام، كما حدث في حالي ليبريا وسيراليون، حيث نشرت بعثتا مراقبي الأمم المتحدة إلى جانب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويشدد مجلس الأمن على أهمية إنشاء إطار واضح للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية أو ائتلافات الدول الأعضاء المعنية في الحالات التي تقوم فيها الأمم المتحدة بنشر قوات إلى جانب قوات المنظمات الإقليمية أو دون

أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) بالبيان التالي باسم المجلس^(٦٥):

يشير مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". وفي الوقت الذي يعيد فيه المجلس تأكيد مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يشدد على الدور المتزايد الأهمية للترتيبات والوكالات الإقليمية، ولائتلافات الدول الأعضاء في الاضطلاع بالأنشطة في هذا المجال. والمجلس يؤكد مجددا أن أي أنشطة يضطلع بها في إطار ترتيبات إقليمية أو من جانب وكالات إقليمية، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ، يجب الاضطلاع بها وفقا للمواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. كما يؤكد على أهمية جميع هذه الأنشطة التي تسترشد بمبادئ السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وبالمبادئ التنفيذية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الواردة في بيان رئيسه الصادر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

ويرحب مجلس الأمن بالآراء التي أعرب عنها الأمين العام في الفقرات ٤٢ إلى ٤٤ من تقريره لا سيما ما يتصل منها بأفريقيا. ويسلم بأن تحويل المجلس المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو الدول الأعضاء أو ائتلافات الدول سلطة اتخاذ إجراءات بهذا الخصوص يمكن أن يمثل استجابة فعالة في حالات نزاع، ويثني على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي اضطلعت بجهود ومبادرات من أجل صون السلم والأمن. ولكي يعزز المجلس قدرته على رصد أية أنشطة يأذن بها، فإنه يعرب عن استعداده لدرس التدابير المناسبة حينما يجري النظر في إذن كهذا.

وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى وجود مجموعة واسعة من الترتيبات والعلاقات التي نشأت في حالات مختلفة من التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن، وإلى أن احتياجات الرصد سوف تتفاوت وينبغي أن تكيف مع الظروف الخاصة للعمليات المعنية، بما فيها العمليات المتصلة بجهود السلام الجارية. غير أنه ينبغي أن تكون للعمليات، بشكل عام، ولاية واضحة، تتضمن بياناً للأهداف، وقواعد الاشتباك، وخطة عمل مُحكمة، وإطاراً زمنياً لفض الاشتباك، وترتيبات لتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس. ويؤكد المجلس على أن توافر معيار سلوكي راق أمر جوهري لنجاح العمليات، ويشير إلى دور الأمم المتحدة في وضع معايير عامة لحفظ السلام. ويشدد المجلس على ضرورة أن تكفل البعثات والعمليات احترام وامتثال موظفيها

تشمل مهامها نزع سلاح القوات الكونغولية غير النظامية ونقل الميليشيات غير الأجنبية والمهام التي تتجاوز الفصل السادس من الميثاق. وأعرب عن أمله في ألا تعيق مسألة التكلفة تقديم الدعم الدولي لأفريقيا بشأن قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يسارع المجلس بالعمل على هذه القضية^(٦٦).

ورداً على الإحاطة، وافق المجلس، في جملة أمور، على أن الوقت قد حان لأن يمضي قدماً في مهمة إقامة تعاون أكبر مع أفريقيا، وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها كل من ساهم في اتفاق وقف إطلاق النار؛ وأعرب عن تأييده لمفهوم بعثة لحفظ السلام. كما طرح أعضاء المجلس عدداً من الأسئلة بشأن البعثة المقترحة واتفاق وقف إطلاق النار^(٦٧).

المداولات التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٤٩)

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قدم الأمين العام تقريراً مرحلياً عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها^(٦٨). وقال الأمين العام في تقريره إنه على الرغم من العديد من المشاكل التي لا تزال تواجهها الدول الأفريقية، هناك أيضاً أماكن تشهد تغييرات مثيرة إلى

(٦٦) S/PV.4047، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥ و ٦ (البحرين)؛ والصفحة ٥ و ٦ (كندا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (فرنسا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (الصين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (غابون)؛ والصفحة ٩ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (غامبيا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (سلوفينيا)؛ والصفحة ١٢ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (هولندا).

(٦٨) S/1999/1008

الإقليمية أو قوات الدول الأعضاء. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار أهدافاً محددة، وتحديدًا دقيقاً لأدوار ومسؤوليات كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية أو الائتلافات المعنية والمجالات التفاعل بين القوات، وأحكاماً واضحة فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم. كما يشدد المجلس على أهمية ضمان محافظة بعثات الأمم المتحدة على هويتها واستقلاليتها فيما يتصل بقيادة عملياتها والسيطرة عليها وبالسوقيات.

ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على ضمان أي يظل المجلس على علم تام بأنشطتها في مجال صون السلم والأمن. ولتسهيل ذلك، يتعهد المجلس بالتشاور بصورة منتظمة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في مثل هذه الأنشطة.

المداولات التي أجريت في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٤٧)

في الجلسة ٤٠٤٧، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة إعلامية يقدمها فخامة السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا". وبعد اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (هولندا) رئيس جمهورية زامبيا لشغل مقعد حول طاولة المجلس.

وذكر رئيس جمهورية زامبيا، في معرض تعليقه على اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن المفاوضات فضلاً عن آليات تنفيذها ورصدها، شملت مشاورات عديدة، وأخذت في الاعتبار كلا من النزاع الداخلي والشواغل الأمنية الخارجية. وسلّم بمساهمات جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمتمرد الكونغوليين، معرباً عن أمله في التنفيذ الناجح للاتفاق. وأثنى على الأمم المتحدة لمشاركتها في جميع مراحل عملية الوساطة، وناشد المجلس إرسال قوة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

طريق وسائل غير دستورية لا يمكن أن تتوقع أن تعامل على قدم المساواة في تجمع مكون من رؤساء دول منتخبين. ومع ذلك، أشار إلى أن التقدم سيظل ضعيفا حتى تحكم أفريقيا سيطرتها على صراعاتها، بما في ذلك تلك الموجودة في أنغولا والسودان وإثيوبيا وإريتريا. وأكد أيضا على أنه رغم اختلاف كل حالة من حالات الأزمات في العالم، يلزم المجلس، كي يحتفظ بمصداقيته، تطبيق إجراءات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية وغيرها من الإجراءات اللازمة تطبيقا عادلا وثابتا، بغض النظر عن الإقليم أو الدولة. كما أكد على أهمية الشراكة مع المنظمة، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك جماعات المجتمع المدني والأفراد^(٦٩).

وشدد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على أهمية التعاون مع الأمم المتحدة، وأشار إلى تطور هام في الجهود الرامية إلى حل سلمي للصراعات في أفريقيا. ونوه بالجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم في حل الصراعات في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وبوروندي وأماكن أخرى. وأخيرا، شدد على أهمية العمل في الوقت المناسب من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن لدعم اتفاقات السلام التي تروج لها المنظمة أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع المنظمة. وأكد، في إشارة إلى خطط إنشاء الاتحاد الأفريقي، أن البلدان الأفريقية لم تتنكر لمسؤولياتها، ولكنه أصر على أنه لكي تبقى العملية ذات مغزى يلزم أفريقيا أن تحصل على دعم نشط من المجتمع الدولي^(٧٠).

وأثناء المناقشة تطرق المتكلمون، في جملة أمور، إلى أهمية إقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة

(٦٩) S/PV.4049، الصفحات ٣ إلى ٥.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٨.

الأحسن. ويأخذ الأفارقة أيضا بزمام مصائرهم السياسية، وتحققت طفرات هامة في البحث عن حلول تفاوضية لبعض الصراعات التي طال أمدها بواسطة الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها مثلما حدث في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بدأ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وأشار إلى المشكلة القائمة المتمثلة في عدم وجود الموارد، وأكد على أنه يمكن أن تُعطى الإرادة السياسية من جانب كل من أفريقيا والمجتمع الدولي والسلام والتنمية في أفريقيا زحما جديدا.

وفي الجلسة ٤٠٤٩، المعقودة في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس التقرير في جدول أعماله. وبعد اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (هولندا) ممثلي أستراليا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوروغواي وأوغندا وأوكرانيا وباكستان والبرتغال وبلجيكا وتوغو وجامايكا والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي ورواندا وسلوفاكيا والسنغال وسوازيلند والسودان وغانا والفلبين وفنلندا وكوبا ومصر والمغرب وملايو وموزامبيق والنرويج ونيجيريا والهند واليابان واليمن، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه دعوة أيضا، بموجب المادة ٣٩، إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وكان الأمين العام حاضرا أيضا.

وقد رحب الأمين العام بأن الأفارقة يأخذون بزمام مصائرهم السياسية، وبأنهم على استعداد للاعتراف بأخطاء الماضي. وقال إن غالبية الأفارقة يعيشون الآن في ظل أنظمة ديمقراطية، وقد وافقت منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا على الإصرار على مبدأ أن الحكومات التي تولت زمام السلطة عن

المداولات التي أجريت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٨١)

في الجلسة ٤٠٨١، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا المجلس ممثلي كل من إسبانيا وألمانيا واندونيسيا وأوغندا وأوكرانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبوروندي والجزائر وجزر البهاما والجمهورية العربية الليبية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي وسيراليون وغانا وفنلندا والكاميرون وكولومبيا وكينيا ومصر وموزامبيق والنرويج ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وكان الأمين العام حاضرا أيضا.

وفي بداية الجلسة، اقترح الرئيس (المملكة المتحدة) أن يركز النقاش على ثلاث مسائل، هي: كيف يمكن تحسين التنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية؛ وكيف يمكن الوفاء بالاحتياجات أفريقيًا لحفظ السلام على نحو أكثر فعالية؛ وما هي الأدوات

(موزمبيق)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (غانا)؛ والصفحتان ٢٥ إلى ٢٨ (الجمهورية العربية الليبية)؛ والصفحتان ٢٨ إلى ٣٠ (جنوب أفريقيا)؛ و S/PV.4049 (الاستئناف ٣)؛ والصفحتان ٢ إلى ٤ (فنلندا)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (جامايكا)؛ والصفحتان ٥ إلى ٧ (مصر)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (البرتغال)، والصفحتان ٩ إلى ١١ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١١ إلى ١٣ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (بلجيكا)؛ والصفحتان ١٤ إلى ١٦ (اليابان)؛ والصفحتان ١٦ إلى ١٩. (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحتان ١٩ إلى ٢١ (المغرب)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ٢٢ إلى ٢٤ (جزر القمر)؛ والصفحتان ٢٤ إلى ٢٦ (كوبا)؛ والصفحتان ٢٦ إلى ٢٨ (سوازيلند)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (أوروغواي)؛ والصفحتان ٢٩ و ٣٠ (زامبيا)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (أوغندا)؛ والصفحتان ٣١ إلى ٣٣ (باكستان)؛ والصفحتان ٣٣ إلى ٣٦ (نيجيريا).

الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وضرورة تعزيز أمن أفريقيا بمساعدتها على حل النزاعات المسلحة ومنعها والتعامل مع التهديدات عبر الوطنية، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإرهاب؛ وسبل دعم حفظ السلام في أفريقيا، والحاجة إلى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد، والترابط بين السلام والتنمية، والتحدي المتمثل في التعامل مع الأسلحة الصغيرة وفرض حظر على الأسلحة، وأهمية استجابة مجلس الأمن بسرعة أكبر للحالات في أفريقيا، بما في ذلك الإذن ببعثات حفظ السلام. وأشار المتكلمون إلى طائفة واسعة من الحالات في أفريقيا بما في ذلك غينيا - بيساو وأنغولا ورواندا والجزائر المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية وإثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان^(٧١).

(٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٨- إلى ١٣ (الجزائر باسم منظمة الوحدة الأفريقية)؛ والصفحات ١٣ إلى ١٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (كندا)؛ والصفحتان ١٨ إلى ٢٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٠ (غابون)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (المملكة المتحدة) S/PV.4049 (الاستئناف)؛ والصفحتان ٢ إلى ٥ (ناميبيا)؛ والصفحتان ٥ إلى ٧ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (البحرين)؛ والصفحتان ٨ إلى ١٠ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٠ إلى ١٢ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٢ إلى ١٤ (غامبيا)؛ والصفحتان ١٤ إلى ١٧ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧ إلى ١٩ (الصين)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (هولندا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (أوكرانيا)؛ والصفحتان ٢٣-٢٤ (اليمن)؛ والصفحتان ٢٤ إلى ٢٦ (أستراليا)؛ والصفحتان ٢٦ إلى ٢٩ (النرويج)؛ و S/PV.4049 (الاستئناف)، والصفحتان ٢ إلى ٤ (الفلبين)؛ والصفحتان ٤ إلى ٦ (رواندا)؛ والصفحتان ٦ إلى ٩ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحتان ٩ إلى ١٠ (توغو)؛ والصفحتان ١١ إلى ١٥ (الهند)؛ والصفحتان ١٥ إلى ١٧ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ١٧ إلى ٢٠ (السودان)؛ والصفحتان ٢٠ إلى ٢٢ (السنغال)؛ والصفحتان ٢٢ إلى ٢٤

أهمية توفير الموارد الملائمة لولايات محددة؛ وشددوا على الحاجة إلى زيادة الاستفادة من التدابير الوقائية، وبعثات مجلس الأمن والأساليب الأخرى؛ واستشهدوا بضرورة تنفيذ أداة المجلس الأخرى والجزءات والحظر على الأسلحة على نحو أكثر حزما واستهدافا، ودعوا إلى مزيد من التركيز على مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٧٤).

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الصين)؛ الصفحتان ٧ و ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٨ إلى ١٠ (كندا)؛ الصفحتان ١٠ و ١١ (فرنسا)؛ الصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحات ١٢ إلى ١٤ (هولندا)؛ الصفحتان ١٤ و ١٥ (ماليزيا)؛ الصفحتان ١٥ و ١٦ (البحرين)؛ الصفحتان ١٦ و ١٧ (غابون)؛ الصفحتان ١٨ و ١٩ (غامبيا)؛ الصفحتان ١٩ و ٢٠ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (البرازيل)، والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (ناميبيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (الجزائر)؛ والصفحات ٢٦ إلى ٢٨ (الكاميرون)، والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (فنلندا)؛ باسم الاتحاد الأوروبي في البلدان المنتسبة والمنحازة إليه؛ والصفحتان ٣٢ و ٣٣ (الجمهورية العربية الليبية)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (جمهورية كوريا)؛ S/PV.4081 (الاستئناف ١ و Corr.1)؛ والصفحتان ٢ و ٣ (نيجيريا)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (اليابان)؛ والصفحات ٤ إلى ٦ (أوكرانيا)؛ والصفحات ٦ إلى ٨ (رواندا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (مصر)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (موزامبيق)؛ والصفحات ١٠ إلى ٢١ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحات ١٣ إلى ١٥ (الهند)؛ والصفحة ١٥ (نيوزيلندا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (جزر البهاما)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (كينيا)؛ والصفحة ١٨ (كولومبيا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (سيراليون)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (أوغندا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (غانا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (زمبابوي)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (بوروندي)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (زامبيا)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (النرويج)؛ والصفحات ٢٧ إلى ٢٩ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٩ (السويد)؛ والصفحتان ٢٩ و ٣٠ (أيرلندا)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (بلجيكا)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (البرتغال)؛ والصفحتان ٣٢ و ٣٣ (إيطاليا)؛ والصفحة ٣٤ (إسبانيا).

الإضافية التي يمكن للمجلس استخدامها للمساعدة على حل ومنع الصراعات في أفريقيا^(٧٢).

وقال الأمين العام إن المجلس يجب أن يظهر اهتماما مستمرا وفعالا بالصراعات الأفريقية أو الصراعات المحتملة. وأكد على ضرورة إقامة تعاون وتنسيق وثيقين مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وفي حين أن الدول الأفريقية قد ارتفعت إلى مستوى التحدي لتؤدي دورا قياديا في تلك القارة، من خلال العمليات الإقليمية، هناك حاجة ماسة لمساعدة أفريقيا في تعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس النظر على نحو عاجل في كيفية تمويل العمليات الإقليمية بصورة أكثر عدالة وكفاءة. وبينما يجري في معظم الأحيان الحصول على هذا التمويل من خلال الصناديق الاستثنائية، فإن هذه الصناديق لا تقوم دوما باجتذاب التبرعات على نطاق كاف. وأوصى المجلس أيضا بزيادة استخدام مبادرات دبلوماسية، من قبيل أفرقة الاتصال ومجموعات العمل المشتركة، تركيز على منع نشوب الصراعات أو احتوائها، فضلا عن بعثات المجلس ذات الأهداف الواضحة، مثل البعثتين الأخيرتين إلى جاكارتا وتيمور الشرقية^(٧٣).

وأثناء المناقشة ذكر المتكلمون، في جملة أمور، ضرورة زيادة التشاور والتنسيق بصورة أكثر انتظاما بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية؛ واتفقوا على أنه من اللازم أن يلبي المجلس تلبية احتياجات حفظ السلام في أفريقيا بصورة أكثر سرعة وفعالية؛ واقترحوا زيادة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبناء قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام من خلال التدريب وتبادل الأفراد وترتيبات الشراكة اللوجستية، وشددوا على

(٧٢) S/PV.4081، الصفحتان ٢ و ٣.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.